

7-1-2021

Entitlements of the Jordanian Citizen's Confidence in the Government and Parliament

Follow this and additional works at: <https://jfa.cu.edu.eg/journal>



Part of the [Sociology Commons](#)

Recommended Citation

(2021) "Entitlements of the Jordanian Citizen's Confidence in the Government and Parliament," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 81: Iss. 3, Article 5.

Available at: <https://jfa.cu.edu.eg/journal/vol81/iss3/5>

This Original Study is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان (*)

د/ عبد الباسط عبد الله العزام

أستاذ مشارك

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

جامعة اليرموك - إربد - الأردن

الملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة مستوى ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان، من منظور النظريّة التبادلية، بقياس استحقاقات الثقة اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً، مطبّقة على عيّنة قوامها 570 مواطناً أردنياً، أعمارهم فوق العشرين سنة. وتمّ تنفيذها من شهر يوليو 2019 إلى أكتوبر 2020. وخُصت إلى أنّ ثقة المواطن بالحكومة متوسطة في جميع المجالات، بتصوره أنّ الحكومة تقدر على خفض قيمة العجز في المديونية، وحماية سوق العمل من الاستغلال، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وجعل التعليم مجاناً للجميع، وفعل ما هو صواب، وإدارة مرافق الدولة بنجاح، وإعداد مشاريع قوانين وتعديلها، والضغط على البرلمان لسن تشريعات جديدة. كذلك ثقته بالبرلمان متوسطة المستوى في جميع المجالات، بتصوره أنّ البرلمان يقدر على تعديل قوانين الخدمة المدنية لصالح المواطن، وإصدار قوانين تنظم سوق العمل، وخدمة مصالح أفراد المجتمع دون تمييز، وتشريع قوانين للتعليم المجاني، وتبادل الرأي مع الحكومة حول قضايا الوطن والمواطن، والقيام بدوره الرقابي بفاعلية، وتشريع القوانين لصالح الوطن والمواطن. وتوصي الدراسة، بضرورة التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لصالح الوطن والمواطن، وتعزيز التشاركية مع مؤسسات المجتمع المدني اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً.

الكلمات المفتاحية: استحقاقات الثقة، المواطن الأردني، الحكومة، البرلمان.

(*) مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (٨١)، العدد (٥)، يوليو ٢٠٢١.

Abstract

Entitlements of the Jordanian Citizen's Confidence in the Government and Parliament

This study aims to identify the Jordanian citizen's confidence in the government and the parliament from the Exchange Theory perspective, through measuring the economic, social, political and legislative entitlements. The sample of the study consists of 1140 Jordanian citizens, aged over twenty years. The study was conducted between July, 2019 and October, 2020. The Study concluded that the Jordanian citizen's confidence in the government was at an average level in all fields as the citizen believes that the government could reduce the loan deficiency, protect the labour market from exploitation, achieve equality between the two sexes, make education free for all, do what is right, successfully manage the state departments, draft laws and modify them, and exert pressure on the parliament to enact new legislations. Moreover, the study revealed that the Jordanian citizen's confidence in the parliament was also at its average level in all fields as the citizen believes that the parliament could modify the civil service in the interest of the citizen, issue laws regulating the labour market to serve the community members welfares equally, legislate free education laws, exchange views with the government on the issues of the citizen, effectively perform an oversight role, and enact laws for the benefit of the citizens and the country. The study highlights the need for cooperation between the executive and legislative authorities in the interest of the citizen and the country, and consolidates the economic, social, political and legislative partnership with the civil community establishments.

Keywords: Entitlements Confidence, Jordanian Citizen, Government, Parliament.

مقدمة:

تسعى الدراسة إلى رسم صورة واضحة لاستحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان؛ فتوقعات المستقبل السياسي تبقى ضمنية، إلا إذا انخفضت ثقة المواطن بمؤسساته السياسية، حينئذ يتوقع الأسوأ. فعندما يكون أداء الحكومة هزيباً تتراجع ثقة المواطن بها، ما لم تعزز من وسائل استحقاق الثقة بأدائها.

فالثقة السياسيّة على نحو عام تتأثر بعوامل تزيد من مستويات الثقة أو نقصانها، كتوزيع الموارد الماديّة والخدماتيّة بعدالة وشرعيّة، وعلى نحو خاص تتأثر بالمعتقدات والتعهدات؛ إذ يتخذ الناس سلوك الثقة سبيلاً لهم إذا ما عرفوا أساليب الآخرين في السلوك، وتترتب توقعات الثقة على مدرج من المتطلبات الأقل مخاطرة في المراهنة، إلى الأكثر مخاطرة، أو تشكيل قرارات قائمة على الثقة مع شركاء آخرين، وتتمثل في عنصر الصيت Reputations، والأداء Performance، وأسلوب الظهور للعيان Appearance. (زايد وآخرون، 2006: 31).

وترتفع ثقة المواطن بالحكومة أيضاً عندما تُحدّث أنظمتها الديمقراطية، وتتبنى قيم الكفاءة المهنية والمعرفية وتتمتع بالشفافية وشرعية المساءلة. (Huneidi, 2014: 1- 196) وعندما تتكيف الحكومة مع السياقات الثقافية والاجتماعية، تُواجه كل من يتعدى على قيم ومعايير المجتمع. (Scheidegger & Staerkle, 2011: 164-187) ويرى "ليفي" و"ستوكر" أنّ الحكومة تستطيع أن تفوز بثقة المواطن عندما تتقاسم السلطة أفقياً مع المؤسسات السياسية، وتؤمن الرعاية الصحية والتعليمية للجميع. (Levi & Stoker, 2000:475- 507).

وبالتالي يرى البعض أنّ الثقة السياسيّة تُبنى على خمسة مبادئ، أولها: أنّها تُمكن الفعل من القضاء على الخيارات غير السليمة، وثانيها: أنّ الثقة لا تُطلب من المواطنين إلا عندما يكون هناك جهل، وثالثها: أنّها توضح توقعات

المواطنين وطموحاتهم وتفضيلاتهم المختلفة، ورابعها: أنها استثمارٌ محفوفٌ بالمخاطر، وخامسها: أنها تُبنى على التبادل المتكافئ بالتأثير والاستجابة حسب معايير الكلفة. (Marcinkowski & Starke, 2016: 1-26).

ويُنظر إلى الثقة كوسيلة لإعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية، وتربط المواطنين في بناء اجتماعي يخلو من الخوف والقهر، فمفهوم الثقة يُعالج الأمن الوجودي (الأنطولوجي) للمواطن؛ لارتباط توكيله أو ضمانه باستمرارية هويته الذاتية واستقرار بيئته. (برو، 2006: -174- 175) إذ يستطيع المواطن مع جماعته المرجعية توقع مردود المنافع من الآخر، انطلاقاً من حساب معايير الكلفة؛ وتحقيق المكاسب وتجنب الخسائر، فهذا يعطيه شعوراً بالأمان. (Li, 2004: 228-258) ومن جهة أخرى، تُعتبر الثقة عنصراً حاسماً في الحكم على شرعية معايير الوضع القائم؛ حيث تتطلب تبادلاً عقلانياً بين الحاكم والمحكوم.

ومع ما تقدم، فالحصول على الثقة السياسية ليس بالأمر السهل، إذ لها شروط، منها: التماسك المعياري كنقيض للاختلال المعياري، واستقرار النظام الاجتماعي كمقابل للتغير الجذري الحاد، وشفافية المنظمات كنقيض لانتشار التكتم والسرية، والألفة في مقابل التباعد. (زايد وآخرون، 2006: 32-34) لذلك فتُثق المواطن بالحكومة مرهونة بمدخلاتها، إذا ما راعت مصالحه وطموحاته وتفضيلاته وتوقعاته، ومرهونة بمخرجاتها، إذا ما راعت الطابع الإداري المتسلسل، ومرهونة بتغذيتها الراجعة، إذا ما راعت رسائله وتصريحاته ومعلوماته الحقيقية. وعلى هذا الأساس، أشارت إحدى الدراسات الأردنية إلى أن ما نسبته (54.2%) عبّروا عن ثقتهم بالحكومة، وهي نسبة مشجعة من منظور دولي لثقة المواطن بالحكومة، وكذلك عبّر (21.0%) عن ثقتهم في البرلمان، و(9.7%) عن ثقتهم في الأحزاب السياسية. (Jordan Strategy Forum, 2018: 5- 6).

والحكومة الأردنية بعد الحركات الاحتجاجية تبنّت نهجاً إصلاحياً تدريجياً أثر في ثقة المواطن، بإدخال تعديلات دستورية، ووضع أسس واضحة لحكومة تمثيلية تخضع للمساءلة؛ إذ لا يزال نظام الحكم يسير نحو عملية تحوّل سياسي من أعلى إلى أسفل. (Barari, 2013: 2-9) على إثرها قد يكون الأردن مرشحاً ليصبح من الدول التي تحظى بثقة مواطنيه في مؤسساته السياسية. وعلى هذا الأساس، تسعى الدراسة إلى معرفة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً.

مشكلة الدراسة

إنّ إيجابية الثقة السياسية تمكّن المواطن من الإقرار بسلطة الحكومة، وتجعله مستعداً لقبول نتائج قراراتها، ولقبول الالتزام بالقوانين، ودعم المبادرات السياسية. ويأتي قياس الثقة السياسية من سقف توقعات المواطن المعيارية والمتخيلة عن الحكومة والبرلمان في تحقيق نتائج إيجابية (انظر: Blind, 2006; Marcinkowski & Starke, 2016). ولكن، كيف يمكن لثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان أن تساعد في بناء حكم جيد فاعل؟ والجواب أنّ ذلك يتأثّر من مدى فعالية الحكومة والبرلمان في ضمان زيادة التحديث للأنظمة الديمقراطية، ومن تبنّيها قيم النزاهة والكفاءة المهنية، ومن قدرتها على توفير بيئة اقتصادية ملائمة لتشجيع الاستثمار، وتمتعها بشرعية المساءلة لجذب الاستثمارات، وإثارتها لثقافة الثقة السياسية والحفاظ عليها. كما أنّ تقييم مؤشرات استحقاقات الثقة السياسية تُعزز استطاعة الحكومة من تقاسم السلطة أفقياً مع المؤسسات السياسية، فيضمن المواطن حصته من الحكومة نسبياً، وتجعل الحكومة قادرة على مناقشة قضايا الوطن مع المواطن بشفافية.

وبالمقابل، فإن غياب التوكيل والضمن يؤدي إلى انهيار ثقة المواطن بالنظام السياسي القائم ومبادئه التأسيسية. لذلك، قد لا ترتبط ثقة المواطن بالمتغيرات الشخصية، كالعمر، والدخل، والتعليم، والطبقة؛ بل قد ترتبط بالأنظمة السياسية ككل (انظر: Li, 2004; Levi & Stoker, 2000).

سعى الأردن لإحراز تقدم ملحوظ نحو تأسيس بناء سياسي تعددي منظم منذ عام 1989، إذ جلبت استحقاقات الديمقراطية فيه علامات إيجابية، تبنى على إثرها عدد من الإصلاحات العملية، أبرزها الميثاق الوطني، وإعادة تأسيس الأحزاب السياسية والبرلمان؛ فأصبحت الأحزاب أكثر قانونية، والانتخابات البرلمانية أكثر انتظاماً. ومع ذلك لم تسفر هذه العملية عن تغيير ديمقراطي كامل؛ لأنها غير مدفوعة برغبة حقيقية لبناء قاعدة تسعى للحفاظ على الاستقرار في مواجهة تحديات كبيرة. فكانت التغييرات محدودة، ومسيرة الحياة البرلمانية متعرجة، ورافقتها ضعف في الأحزاب الأيديولوجية، وثقلت قوة الكتل الشخصية، واستدعاء الوجاهات العشائرية التقليدية، بشكل منظم، لتشكيل أرضية مشتركة، لمعارضة بعض الإصلاحات الحكومية الأكثر ليبرالية أو تقدمية.

لذلك، تأثرت استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان بالقيم والمعتقدات، واتجاهات النخب نحو التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتأثرت بحدود الإصلاح السياسي منذ العقد الماضي؛ عندما وضعت النخبة الحاكمة إصلاحاً سياسياً كبيراً أمام المواطن. فتأثرت تلك الاستحقاقات عبر الجمع بين متغيرات ثلاثة: أولها: الجهات الخارجية، وثانيها: الضغط الداخلي من أجل الإصلاح، وثالثها: ردود فعل النظام السياسي. وهكذا نجحت السياسة الأردنية في تفعيل حزم إصلاحية جديدة، عززت من قبضة النظام السياسي، وفرضت استحقاقات جديدة للثقة بالحكومة والبرلمان. لذلك، تبنى نظام الحكم في الأردن نهجاً إصلاحياً سياسياً تدريجياً، "من أعلى إلى أسفل، يعكس الواقع الدائم لنظام حكم قوي، إضافة إلى أن مشاركة الشباب (2011) دفعت أصحاب القرار إلى إصلاح حكومي واسع النطاق، ووضع حدٍّ للفساد في الأردن (انظر: Nahar, 2012; Barari, 2013;; Huneidi, 2014; Alazzam, 2008).

إلا أنه بالرغم من محاولات الإصلاح تلك، فقد تأكد من استطلاعات الرأي أنّ معظم الأردنيين لا يعتقدون أنّ الحكومة تعمل لمصلحتهم الفضلى، وأنهم بشكل عام لا يتقنون في النظام الانتخابي، ولا ينظرون إلى الأحزاب السياسية كأدوات فعّالة للمشاركة السياسية، ولا يتقنون بها؛ لاعتقادهم بأن النظام الانتخابي هو نظام عديم الجدوى في التفاعل مع الناخبين. وإذا ما عرفنا أنّ الكثير من المراقبين يعتبرون المشاركة في الانتخابات البرلمانية هي بمثابة استفاء على حزم الإصلاح السياسي، ندرك أنّ النتائج مخيبة للأمال؛ لأنّ إقبال الناخبين على التصويت كان ضعيفاً، وهي ضربة قاسية لاستحقاقات ثقة المواطن بالبرلمان. والأسوأ من ذلك أنّ البرلمان لم يتغير إلى حدّ كبير. لكن من جانب آخر، يمكن النظر إلى الانتخابات البرلمانية أنّها عملت على استقرار النظام السياسي على مستويين: أولاً، صرف انتباه الجمهور عن استحقاقات العملية السياسية الجديدة وتخفيف حدة الاضطرابات الفورية على المواطن. ثانياً، استمرار بقاء المؤيدين للنظام في مكان قريب مع استبعاد المعارضة بشكل مباشر أو غير مباشر (انظر: Identity Center, 2019; Barari, 2013; Mathisen, 2013).

إنّ ثقة المواطن بالحكومة تعتمد على تجاربه معها، في تلقي الخدمات العامة، وفي توفير فرص عمل كافية، فمعدل البطالة في الأردن ممن يحملون شهادة جامعية أو أكثر مرتفع باستمرار، مما يعكس مستويات ثقة أقل في الحكومة، وكلّما شعر المواطن أن هناك عدالة وإنصافاً وسيادة للقانون، ترتفع مستويات ثقته بالحكومة، وكذلك الأمر بالنسبة للشركات والإدارات العامة، فكلما كان هناك موثوقية في الحكومة للاستثمار والنمو والاستخدام المناسب للموارد المتاحة لتحقيق منفعة وعائد للمواطن كانت مستويات الثقة أعلى (انظر: Jordan strategy forum, 2018). بناءً على تحليلنا، حريّ بالحكومة والبرلمان أن يجدا وسائل فاعلة تضمن توفير منافع للمواطن؛ لتجعله يقدم الضمان والتوكيل اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما مدى توكيل المواطن الأردني الحكومة والبرلمان نيابة عنه لتحقيق حاجاته وتطلعاته اقتصادياً، واجتماعياً وسياسياً وتشريعياً؟ ويتفرع عنه التساؤلات الآتية:

١- ما استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة؛ اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً؟

٢- ما استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالبرلمان؛ اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً؟

٣- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان، والمتغيرات التالية: (النوع، والعمر، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري للأسرة، وطبيعة العمل، وهل أنت راضٍ عن أداء الحكومة الأردنية؟ وهل أنت راضٍ عن أداء البرلمان الأردني؟).

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الراهنة أهميتها عبر مسارين، هما:

١. **المسار العلمي**، ويتمثل في مساهمة الدراسة المتواضعة، في كشف الستار ميدانياً عن الغموض الذي يعترى استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً. كما يكتسب موضوع الدراسة أهمية خاصة لدى جهات الاختصاص وصناع القرار، لما يُمكن أن تُقدمه من إضافات علمية أصيلة في الجوانب التطبيقية؛ من حيث رصد الظاهرة موضوعياً، وتشخيصها من جوانب متعددة، ووضع استراتيجيات علمية حول استحقاقات الثقة المتبادلة. كذلك، تأتي أهمية الدراسة من ندرة الدراسات المحليّة والعربية لاستحقاقات الثقة بالحكومة والبرلمان، فهي غامضة، لإهمال الدراسات الاجتماعية لها؛ فمعظم الأدبيات المحليّة في هذا المجال ركّزت على التنظيم القانوني لإدارة

الانتخابات البرلمانية، ومعوقات المشاركة السياسية في الأردن، وقوانين الانتخابات الأردنية وأثرها على النظام السياسي، وأثر التحول الديمقراطي على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. (انظر: نجادات، 2014؛ Huneidi, 2014؛ Mathisen, 2013؛ العزام والشرعة، 2006؛ أبو العدس، 2017؛ الهزايمة والسعد، 2011؛ الودعان، 2011).

٢. **المسار النظري**، ويتمثل في سعي الدراسة لتوفير قاعدة بيانات موضوعية، وتوفير مرجعيات نظرية حول جوانبها المختلفة، وخصائصها، وانعكاساتها. كما يُتوقع أن تُفضي الدراسة إلى طائفة من المعارف حول استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً. كما يُتوقع أن تُولّد نتائجها معارف جديدة، تُحقق فهماً أعمق لتوكيل أو ضمان المواطن الحكومة والبرلمان للعمل للصالح العام. كذلك، تتمثل أهميتها في إبراز الطبيعة التكميلية للتبادلية الوصفية والتبادلية التفسيرية في دراسة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان، ومن ثم إعادة الاعتبار لأهمية استخدام منظور التبادل الاجتماعي، بأدواته الكمية في البيئة المحلية والعربية.

أهداف الدراسة

١. معرفة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة اقتصادياً؛ من حيث توكيلها وقف هدر المال العام، وفتح الوظائف أمام الجميع، والحد من مُشكلاتي الفقر والبطالة، وحماية سوق العمل من الاستغلال، وتحسين مستوى معيشة المواطن، ومُكافحة الوساطة والمحسوبية.
٢. معرفة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة اجتماعياً؛ من حيث ضمانها تأمين الرعاية الصحية والتعليم مجاناً للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوعية المواطن بحقوقه، والحد من انحراف أطفال الشوارع، وتأمين الرعاية لكبار السن، والاهتمام بمصالح المرأة.

٣. معرفة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة سياسياً؛ من حيث توكيلها إجراء إصلاحات سياسية جادة، وتفعل ما هو صحيح للصالح العام، وتسهل حرية الانضمام للأحزاب السياسية، وحماية حقوق المواطنين.
٤. معرفة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة تشريعياً؛ من حيث توكيلها الضغط على البرلمان لسن تشريعات جديدة، وإسناد الرأي للشعب في اتخاذ القرارات، والإشراف على الانتخابات العامة بنزاهة، والتعاون مع البرلمان لحل مشكلات المواطنين.
٥. معرفة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالبرلمان اقتصادياً؛ من حيث توكيله تشريع قوانين اقتصادية للصالح العام، وسن تشريعات إصلاحية اقتصادية، وحل مشكلتي الفقر والبطالة، وتعديل قوانين الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، والخدمة المدنية.
٦. معرفة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالبرلمان اجتماعياً؛ من حيث ضمانه خدمة مصالح المجتمع دون تمييز، وسن تشريعات رعاية الأمومة والطفولة، ومكافحة انتشار الجريمة، والحد من العنف ضدّ الطفل والمرأة.
٧. معرفة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالبرلمان سياسياً؛ من حيث توكيله الرقابة على عمل الحكومة بفاعلية، وتبادل الرأي والمشورة مع الحكومة، والقيام بدوره الرقابي بفاعلية.
٨. معرفة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالبرلمان تشريعياً؛ من حيث ضمانه تشريع القوانين لصالح المواطن، وسن التشريعات العامة بعدالة، القيام بدوره التشريعي بكلّ فاعلية.

مفاهيم الدراسة

١. **الثقة:** توكيل شخص أو جماعة أو مؤسسة أو تنظيم، نيابة عن المواطن لتحقيق حاجاته ورغباته المختلفة، وفق توقعاته المسبقة بأنه قادر أو يستطيع فعل ذلك.

٢. **الثقة السياسية:** توكيل المواطن الأردني الحكومة والبرلمان لتحقيق حاجاته ورغباته اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً، وفقاً لفلسفة توقعاته المسبقة بأنهما قادران أو يستطيعان القيام بذلك.

٣. **الحكومة:** هي مؤسسة سياسية تنظيمية تنفيذية تُعنى بتقديم الخدمات المختلفة للمواطن الأردني (اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً).

٤. **البرلمان:** هي مؤسسة سياسية تنظيمية تشريعية تُعنى بتقديم الخدمات للمواطن الأردني (اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً).

٥. **استحقاقات الثقة بالحكومة الأردنية:** توكيل المواطن الحكومة الأردنية نيابة عنه لتحقيق حاجاته ورغباته وتطلعاته اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً، لاعتقاده أنها قادرة وتستطيع فعل ذلك.

٦. **استحقاقات الثقة بالبرلمان الأردني:** توكيل المواطن البرلمان الأردني نيابة عنه ليحقق حاجاته ورغباته وتطلعاته اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً وتشريعياً، لاعتقاده أنه قادر ويستطيع فعل ذلك.

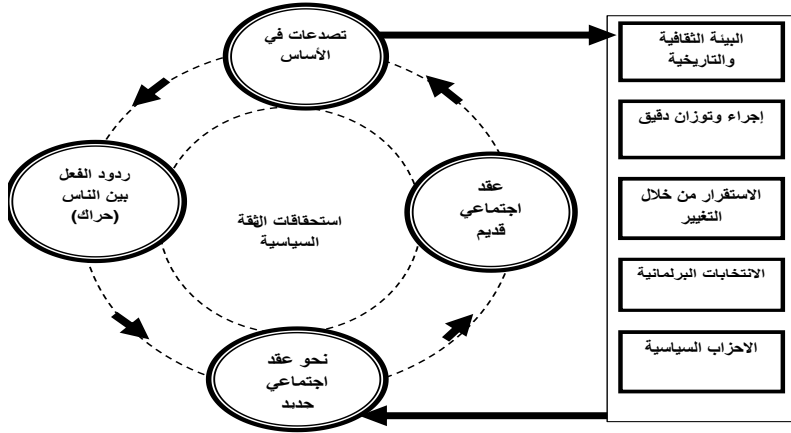
استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان

تاريخياً، لا يمكن بحث موضوع ثقة المواطن الأردني بالحكومة أو البرلمان بمعزل عن سياقاته الاجتماعية والثقافية، وقد يظهر من تفاعلاته مع مؤسساته السياسية إمكانية منح المكافآت وإيقاع العقوبات. (الكفارنة، 2009) لذلك، شكّلت تنظيمات المواطن السياسية وشرعية مواقفه مع الزمن، "المعارضة والتغيير"، لترتبط بحوافزه، واختياراته، وتوقعاته البنائية، في سياق المعايير المشتركة، تحقيقاً للمنافع وفقاً لمعايير "الكلفة". (النمري، 2010) فليس هناك

كل شيء يتعلق بالمواطن، أو كل شيء يتعلق بالحكومة أو البرلمان؛ بل هناك ربما "تبادلٌ متكافئٌ"، يعكس توقعاتهم وتفضيلاتهم وطموحاتهم المشتركة. والملفت للانتباه هو أنّ استحقاقات ثقة المواطن الأردنيّ بالحكومة، تأثرت تاريخياً بأزمات داخلية وإقليمية منذ ثمانينيات القرن الماضي؛ حيث وجد صانع القرار نفسه تحت ضغط دولي شديد، دفعه نحو إصلاح سياسي. (Alazzam, 2008: 2-264) الجدير بالذكر، أنّ الأردن شهد منذ العودة إلى الحياة البرلمانية عام (1989) حتى عام (2016) انتخاب ثمانية مجالس برلمانية، انطلاقاً من نظام الكتلة، مروراً بنظام الصوت الواحد، ثمّ إعلان قانون الانتخابات الموقت، وتبع ذلك النظام الانتخابي المختلط، وصولاً إلى نظام التمثيل النسبي. (السليم، 2019: 188-189) لا شك أنّ انتخابات عام (1989) مثلت ذروة الديمقراطية في الأردن، بحصول جماعة الإخوان المسلمين على (22) مقعداً من بين (80) مقعداً، على الرغم من إقصاء الأحزاب آنذاك، وحصول الإسلاميين المستقلين على (12) مقعداً. (التل وفودة، 2001؛ الشياب، 1997) لذلك، بدأت الحكومة الأردنية توظيف إصلاحات من طرف واحد للحدّ من قوة المعارضة، خوفاً من القوة المتصاعدة للإخوان المسلمين. (Identity Center, 2019: 5).

تاريخياً، تمتع المواطن الأردنيّ برعاية مناسبة أثّرت في ثقته السياسية، خاصة في "العقد الاجتماعي القديم" الذي كان بأمان في ممارسته السيادة نوعاً ما، ثمّ وضعت على المحك عام (1989)، بسبب الاضطراب الاقتصادي الذي أحدث "تصدعات في الأساس" وسط تضخم حادّ، وديون خارجية عالية، وأزمة نقدية، وعجز الموازنة الحاد، والبطالة التي وصلت إلى نسبة (35.3%). حيث لجأت الدولة الأردنية إلى طلب الدعم من صندوق النقد الدولي؛ ولتلبية شروطه، بدأت تحديد النفقات العامة، وتحرير القطاعات الاقتصادية، وتوسيع قاعدة الضرائب، وفرض قوانين جديدة، وإنشاء مناطق حرة، وخصخصة المؤسسات الحكومية. (Itani, 2013: 2-3) لذلك، تبنّى الأردن إصلاحات

سياسية أبرزها الميثاق الوطني، وإعادة تأسيس الأحزاب السياسية، فأصبحت أكثر قانونية، وكذلك الانتخابات البرلمانية أكثر انتظامًا، وأصبحت النساء يمارسن السياسة بأعداد كبيرة. (أبو جابر، 2011؛ درويش، 1990). كما هو مبين في الشكل رقم (1).



شكل (1): محددات ثقة المواطن بالحكومة والبرلمان في الأردن

لقد أدى إصدار الحكومة قانون الانتخاب الجديد عام (1993) إلى الحدّ من تأثير الأحزاب السياسية، بقانون الصوت الواحد، كذلك بعد احتجاجات عام (2011) خضع نظام الحكم لمطالب الشعب، فأوجد تحالفًا بين قادة الأحزاب وصانعي القرار، ممّا أدى إلى تغيير نظام الصوت الواحد، والعودة إلى قانون الانتخابات القديم. (Nahar, 2012: 121- 133) على هذا الأساس، كان من المفترض أن تعمل الأحزاب السياسية: معيارياً، ورمزياً، ولغوياً، ودستورياً، مع مؤسسات سياسية وطنية أردنية، خارج حدود البرلمان، لاختيار قياداتها.

وعلى الرغم من طلب الأحزاب والحركات السياسية بنظام يكون فيه (50.0%) من المقاعد محددة للتمثيل النسبي، إلا إن نظام عام (2012) حدّد فقط (27) من (150) مقعداً لهذا التمثيل، وكانت البقية حسب نظام الانتخاب للصوت الواحد؛ ولكن هذا لم يُرضِ الأحزاب ولا المنتخبين. وبحسب الإحصاءات التي أجراها مركز الهوية في الأردن فإنّ (43%) لم يُصوتوا،

لعدم ثقتهم بالعملية الانتخابية، واعتقادهم بعدم جدواها. (Identity Center, 6: 2019) حيث تأثرت الثقة السياسية في الأردن بتجاهل اختيار المواطنين أساليب المشاركة السياسية الرسميّة، والدخول في حركات سياسية غير رسمية، أصبح أسمها فيما بعد "حراك".

على هذا الأساس، كشف "الحراك" في الشارع الأردنيّ، عن فقدان واسع للثقة في الحكومة؛ إذ أكّدت الكثير من الدراسات والمقابلات أنّ معظم المواطنين لا يعتقدون أنّ الحكومة تعمل لتحقيق مصالحهم. ودلّت البيانات على أنّ المواطن لا يثق بنظام الانتخابات، ويفقد الثقة في الأحزاب السياسية؛ بسبب موقف الحكومة منها، وخوفًا من الانضمام إليها، والمشاركة في نشاطاتها. (Identity Center, 2: 2019) على هذا الأساس، اعتبرت الحكومة الانتخابات البرلمانية عام (2013) ركيزة أساسية لإصلاح سياسي؛ حيث حشدت كل الحيل، لإقناع المواطن بالتسجيل، والتصويت؛ فاستخدمت الحكومة الإلكترونية؛ لإعادة إنتاج ثقة المواطن فيها، وجعله يشعر بالرضا عن الخدمات المقدمة له. (السليتي، 2019).

ومع ذلك، كانت النتيجة مخيبة للأمل، بنسبة تصويت (39%)، وهي ضربة قاسية للثقة بالبرلمان. الأسوأ من ذلك، أنّ البرلمان لم يتغير إلى حدّ كبير، على الرغم من التدابير الوقائية للحكومة، لإسكات المعارضة، دون انتقال حقيقي إلى الديمقراطية. (Barari, 2013: 2-9) حيث عملت انتخابات عام (2013) على استقرار النظام على مستويين؛ الأول: صرف انتباه المواطن عن استحقاقات الثقة السياسية، وتخفيف الضغوط عليه. والثاني: استبعاد المعارضة بشكل مباشر أو غير مباشر، مع بقاء المؤيدين للنظام في مكان قريب. (Mathisen, 2013: 1-100) إنّ إلغاء الفروقات الثقافية والاجتماعية بين المواطنين، ربما يُبرر شرعية الوضع القائم، ويمنحهم تأثيرًا أكبر، كقيمة سامية في المواطنة والعقلنة.

ومن أجل التوسع في هذا الموضوع، فإنَّ حُكم القانون على كافة القطاعات الحكوميّة والخاصة، هو الطريق الصحيح لبناء الثقة السياسية في المؤسسات العامة، ممّا يحتمل أيضاً التغيير "تحو عقد اجتماعي جديد"، وهو بحاجة إلى مؤسسات قوية، للتعامل مع المواطنين بطريقة متكافئة. (Itani, 5 :2013) هذا يتطلب قضاءً قوياً، ومجتمعاً مدنياً فعالاً، وإعلاماً قوياً. (شوبلدر، 1997؛ كالهون، 1996؛ ورثون، 1996) لذلك، فالتبادل المتكافئ بين المواطن والحكومة، سوف يرسخ من شرعية مُعتقدات السلطة، ومن شرعية مجموعات الانتماء.

لكي نُعرِّز قولنا هذا، نُوضح أنّ الثقة السياسية تُبنى على "ردود الفعل بين الناس"، في تحقيق توقعاتهم وتفضيلاتهم وحاجاتهم بالتساوي والعدل. وهذا قد يُشجع المواطن على دفع الضرائب، والامتنال للقانون. (Jordan Strategy Forum, 21 :2018) ربما تستطيع الحكومة الأردنيّة الاستمرار في تقديم الإعانة المالية؛ لكن أيّة محاولة لتخفيضها، ربما ستكون مخاطرة، نحو إثارة السخط، والاتهام، على مستوى شعبي كبير. ففي عام (2012) عندما خفّضت الحكومة الدعم عن الوقود المنزلي، أدّى هذا إلى اضطرابات واسعة. لهذا يتطلب "إجراء التوازن الدقيق" بين المواطنين من جهة والحكومة والبرلمان من جهة ثانية، لنيل ثقتهم، لأنّ المصلحة للجميع تكمن في الحفاظ على الوضع القائم، وإعادة إنتاج استحقاقات الثقة، عبر إصلاحات مؤسسية جادة. (Itani, 3-5 :2013).

يتضح من خلال ما تقدم، أنّ ثقة المواطن بالحكومة أو البرلمان، تُمثل جزءاً لا يتجزأ من السياق التاريخي - الثقافي والاجتماعي للمجتمع الأردني، الذي يرتبط فيه التبادل المتكافئ بين المواطنين، بشرعية معيارية الوضع القائم. لذلك شكّلت هذه العملية تدريجياً، ربما إطاراً طبيعياً وجودياً مشتركاً. على هذا الأساس، تتقلّ المواطن بسبب تركيبة مجتمعنا العشائرية بين الاستقرار واللااستقرار، ممّا قد يُؤثر على درجات الثقة مع تعاقب الأجيال. لهذا يُمكن

اشتقاق مجموعة من "القضايا التطبيقية" حول استحقاقات ثقة المواطن من "ضمانه أو توكيله" الحكومة نيابة عنه؛ لتحقيق حاجاته ورغباته وتطلعاته، اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً؛ لاعتقاده أنها تستطيع فعل ذلك. كذلك "ضمانه أو توكيله" البرلمان نيابة عنه لتحقيق حاجاته ورغباته وتطلعاته، اقتصادياً، واجتماعياً وسياسياً وتشريعياً؛ لاعتقاده أنه يستطيع فعل ذلك.

نظرية التبادل الاجتماعي: وصف استحقاقات الثقة السياسية وتفسيرها

تعتبر "الثقة السياسية" Political Trust ركيزة أساسية لـ "نظرية التبادل" Exchange Theory، وهي التي تمثل النتيجة من الجهود المبذولة للانصهار بين الأفكار المختلفة المطروحة من قبل علماء الاجتماع، استجابة إلى النظرية البنائية الوظيفية.

في هذا الصدد، ظل "جورج هومانز" مُتمسكاً بالمتغيرات النفسية، ومبدأ المنفعة، في تفسير عملية التبادل، على مستوى العلاقات بين الأفراد. (Homans, 1962) ومن بعده "بيتر بلاو" الذي أدخل البناء الاجتماعي، وتفاوت القوة، كعاملين أساسيين، في تشكيل علاقات التبادل. (Blau, 1964) حيث تُعدُّ الثقافة إطاراً مرجعياً في تحديد معايير الكلفة، وإمكانية استمرار عملية التبادل. (عثمان، 2008: 215-216) حيث تتلخص صورة المجتمع، في سعي نشاطات البشر المتبادلة إلى الحصول على المنفعة؛ بالتركيز على إجراءات عقلانية يتبعونها، لتقرير أفعالهم. (كريب، 1999: 111) كما وقع اختيار "هومانز" على مفاهيم، مثل: أولاً: النشاطات: أفعال الأفراد في مواقف ترتبط بمحاولة تحقيق المنفعة. ثانياً: التفاعل: استجابة آخر أو أكثر لفعل المبادر بعملية التفاعل. ثالثاً: العاطفة: التعبير الوجداني للمشاركين في عملية التفاعل. (عثمان، 2008: 216) لذلك كلما تعاضمت قيمة النشاط الذي يُقدّمه الشخص للآخر، زادت قيمة نشاط الآخر. (زايتلن، 1989: 126).

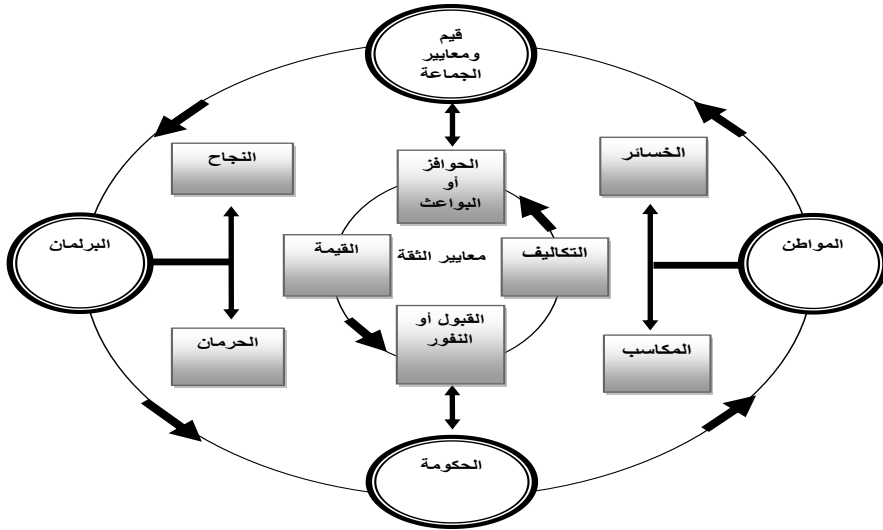
هذا من جانب، ومن جانب آخر، يُضيف هومانز Homans مفاهيم جديدة تناولت عملية التبادل، وهي، أولاً: الكم، عدد وحدات النشاط في فترة

زمنية محددة. **ثانياً: القيمة**، مستوى المكافأة المترتبة على نشاط معين. **ثالثاً: الثواب**، كل مكافأة يحصل عليها الفرد لها قيمة إيجابية. **رابعاً: الكلفة**، ثمن وحدة النشاط مقارنة بنشاط بديل. **خامساً: الربح**، المكافأة ناقص الكلفة في نشاط محدد. (عثمان، 2008: 219) بناء عليه يمكن أن يتخذ الفاعل الفعل الذي يُحقق له العوائد أو المنافع.

على هذا الأساس، يُقيّم هومانز استحقاقات الثقة في تبادل المنافع وتوقعاتها، عبر افتراضات، شملت، **أولاً: افتراض النجاح**، فكلما أدى نشاط الفرد إلى مكافأة؛ فالاحتمال أن يُكرر النشاط أو ما شابهه. **ثانياً: افتراض المؤثر**، فكلما أدى مؤثر في الماضي إلى مكافأة؛ فالاحتمال أن يُكرر الفرد الاستجابة نفسها. **ثالثاً: افتراض القيمة**، فكلما زادت القيمة المترتبة على نشاط معين، زاد احتمال تكرار الفرد لهذا النشاط. **رابعاً: افتراض الحرمان بتناقص قيمة المكافأة**، فكلما تكررت المكافأة لنشاط في الماضي القريب، قلت قيمة المكافأة للشعور بالإشباع. **خامساً: افتراض الرضا - العدوانية**، فكلما حصل الفرد على مكافأة تتناسب مع توقعاته أو تتجاوزها، أو عندما يُوقع عليه العقاب أقل مما كان يتوقع؛ فالاحتمال أن يشعر بالرضا، ويسلك سلوكاً سوياً، حسب معايير الجماعة. وعندما لا يحصل الفرد على المكافأة المتوقعة من نشاط أو على عقاب، يزيد عما كان يتوقع، ويصاب بالغضب، ويسلك سلوكاً عدوانياً. **سادساً: افتراض العقلانية**، كلما وجدت بدائل لمسارات الفعل، قام الفرد بحساب النتائج المترتبة عنها، عبر القيمة واحتمالات النجاح، وفقاً لخبراته التي يختار منها الأفضل. (عثمان، 2008: 219-220) (-294: Ritzer, 1992: 297)

ثمة حقيقة نودُّ طرحها في هذا المقام مفادها، أنّ "هومانز" افترض بناءً على "التبادل المتكافئ" ما يلي، **أولاً: افتراض التوازن** بين مسؤوليات الفرد وحقوقه. **ثانياً: توازن قيمة المكافأة مع ما تمَّ استثماره**. **ثالثاً: توازن المكافأة مع الكلفة**؛ حيث تتأسس العلاقات الجديدة مع الوقت؛ لتشكل بناءات أكثر تعقيداً.

(عثمان، 2008: 220-221) لذلك يدرس الشخص في عملية التبادل، والاحتمالات والتوقعات عن الأرباح، فيعلن ربما عن السلوكيات نفسها في الموقف نفسه. كما هو مبين في الشكل رقم (2).



شكل (2): استحقاقات الثقة السياسية: مقارنة من نظرية التبادل الاجتماعي

عرض "بيتر بلاو" التبادل الاجتماعي الذي يربط الناس مع بعضهم طوعاً في الحب والكراهة، في التجارة والعبادة، في المساعدة والمنع، لتحقيق المنفعة جزأً ذلك. (الهوراني، 2010: 129) فأعلن "بلاو" عن خطوات انتقال الثقة، من التفاعلات الشخصية الأولية، إلى النظم الاجتماعية المعقدة، هي: أولها: التفاعلات الاجتماعية بين الأشخاص، وثانيها: تباين المكانات والقوة، وثالثها: التنظيم والشرعية، ورابعها: المعارضة والتغيير. (Ritzer,1992:300) (عثمان، 2008: 224)

ليس هذا فحسب، بل الشخص الذي يُسيطر على الخدمات التي يحتاجها الآخرون، هو مُستقل عن أي سيطرة لهم عليه، وسيحقق قوة عليهم، بحيث يجعل إشباع حاجاتهم الضرورية مُتوقفاً على طاعتهم. (الهوراني، 2010: 130-131) ويُشير "بلاو" إلى أن هناك أربعة بدائل لاعتماد الفرد على

الآخرين وهي، أولاً: الحصول على المعونة، ثانياً: تلبية الاحتياجات. ثالثاً: التوافق الاجتماعي. رابعاً: التماس النصيحة والتعليمات. (Ritzer,1992:301- 302).

علاوة على ذلك، يُلاحظ "بلاو" في القوة الاستغلالية تضمينات أساسية هي، أولاً: فرض إرادة الفرد أو الجماعة على الآخرين، على الرغم من المقاومة التي قد تظهر في هذه الحالة. ثانياً: التهديدات المختلفة بالعقوبة إذا ما ظهرت مقاومة أو ظهر رفض، عبر فرض الإذعان، مع منح فرصة الاختيار بين الخضوع والإذعان أو المعاناة من النتائج. ثالثاً: عدم الاتساق هو الخاصية المتأصلة في القوة التي قد تستند إلى فرض الجزاءات على الآخرين، ومنع المكافآت عنهم. (الهوراني، 2010: 133- 134).

على هذا الأساس، يعتبر "بلاو" التفاوت في المكانة والموارد النادرة، من مصادر الاستغلال، ويُمكن منع الاستغلال عبر تحالف المواقف الضعيفة؛ حيث يلعب القانون دورًا كبيرًا في المنع، وقد تُساعد المعايير والقوانين في بعض النظم على وجود الاستغلال واستمراره. مما يُمهّد هذا لشرعية "معياريّة للوضع القائم"، وقبول من يقع عليه الظلم، بهذا الواقع. حيث تستمر هذه الشرعية، إلى أن يرفض المظلومون الوضع القائم. وبهذا يصبح الاحتكار مصدر من مصادر القوة التحكم. (عثمان، 2008: 225 - 226).

والجدير بالذكر، أنّ "بلاو" يُقدّم لنا أربعة مُتطلبات يُقابل كل منها بديلاً من البدائل السابقة وهي، أولاً: عدم المُبالاة بما قد يقدمه الآخرون من منافع في مقابل. ثانياً: احتكار المكافآت الضرورية. ثالثاً: القدرة على منع الآخرين من تجميع قوة قهرية لتحقيق طلباتهم. رابعاً: تضخيم قيمة الخدمات التي يُقدمها للآخرين. ويُضيف الهوراني بدائل أخرى لتجنّب القوّة الاستغلالية وهي، أولاً: الاستغناء عن الخدمات على نحو منطقي. ثانياً: الحصول على الخدمات من مصدرٍ آخر. ثالثاً: تزويد صاحب القوّة بخدمات بديلة. رابعاً: استخدام القوّة للحصول على الخدمات التي يحتاجونها. خامساً: الخضوع الاستغلالي بعد

فشل البدائل الأربعة للحصول على الخدمات. (الهوراني، 2010: 151-155) لذلك، تشكل عمليات التبادل تباينًا وتفاضلاً في المكانات والقوة، وقد تجعل المعايير المشتركة الفرد يتفهم مصالح الآخر، تمهيداً لظهور "شرعية الموقف".

ويشير زايتلن إلى أن معالجة "بلاو"، تُظهر شرعية علاقات السيطرة؛ فالرئيس لا يفرض الإذعان بوسائل القوة التي يحوزها؛ بل الأتباع هم من يفعل ذلك من أجله، ومن لا يشعر بالالتزام الشخصي نحوه، سوف يجد نفسه تحت ضغط الخوف؛ لفرص الإذعان لأوامره. لذلك عندما تتوسط القيم المشتركة، الأنماط المعيارية، وتضفي الشرعية عليها، فإنها سوف تتخذ وضعاً مؤسساً Institutionalized قد تستمر عبر الأجيال. (زايتلن، 1989: 159-168) كذلك، يُشير "بلاو" إلى العديد من الروابط التي تتجاوز القيم الشخصية، كالقيم الخاصة التي تُميز المجموعة الصغيرة (مثل: الأسرة) عن المجموعة الكبيرة (مثل: الشعب). وهناك القيم العامة التي ترجع أهميتها إلى التفاعلات غير المباشرة، التي تكافئ الشخص على تمسكه بهذه القيم. (Ritzer, 1992:301-303).

على هذا الأساس، تناول "بلاو" "قيم الشرعية" في معنى السلطة وتوزيعها؛ بحيث تمنح نُظم قيمة البعض قوة أكثر من الآخر. لذلك تدخل "الشرعية" في بناء عمليات التبادل، وتستمر في ذلك حتى يتم رفضها. كما تتصل "قيم المعارضة" بـ "قيم الشرعية" لتغيير الأوضاع القائمة، فبنشأ وفقاً لهذا شرعية للمعارضة تُنادي بالتغيير، مقابل قيم الشرعية التي يسعى البعض، بناء عليها، إلى المحافظة على الأوضاع القائمة. (عثمان، 2008: 228) وهكذا تتطلب القوة في استقرارها، قبولاً وشرعية من الخاضعين؛ حيث يُجسد ما يُمكن وصفه بجدل التوقعات في العلاقة الاستغلالية، وهي، أولاً: أن تتجاوز المنافع توقعات الأفراد. ثانياً: أن تكون المنافع على قدر توقعات الأفراد. ثالثاً: أن تكون المنافع أقل مما تقدّره توقعات الأفراد. (الهوراني، 2010: 172-

174) بناءً على ذلك، تدخل العلاقة التبادلية بين المسيطر والخاضع، ربما في إطار شرعية الموقف، لما قد تتضمنه من توقعات معيارية بين المستغل والمستغل. وقد تظهر هنا مشاعر السخط إذا كانت المكاسب على عكس التوقعات. كذلك يمكن أن تذبذب العلاقة الاستغلالية مع طبيعة التوقعات والمنافع التي يحصل عليها المواطن من الحكومة أو البرلمان، في ضوء توقعاته المتصاعدة؛ بسبب شعوره بالظلم والحرمان والاستغلال، وقد تبقى العلاقة التفاعلية هنا تدور في سياق التبادل المتكافئ والتوقعات والانطباعات والاستغلال.

إنّ هذه الدراسة الحالية، تعتمد على المنظورين الوصفي والتحليلي، ضمن نظرية التبادل الاجتماعي عند جورج هومانز وبيتر بلاو، باعتبار أن كلا منهما يكمل الآخر في بناء فهم أعمق للظاهرة، ويمكن إجمال التكامل النظري فيما بينهما في النقاط الآتية:

أولاً: يؤدي التفاعل بين المواطن الأردني من جهة والحكومة والبرلمان من جهة ثانية، ربما إلى زيادة الثقة فيما بينهم.

ثانياً: تؤدي زيادة توكيل المواطن الأردني وضمانه الحكومة أو البرلمان، ربما إلى زيادة فرص عمليات التفاعل في ما بينهم.

ثالثاً: كلما ارتفعت المكانة الاجتماعية للمواطن الأردني، ربما زادت إمكانية "توكيل" الحكومة أو "ضمانيها" القيام للصالح العام.

رابعاً: يرتبط "توكيل" المواطن الأردني أو "ضمانيها" الحكومة أو البرلمان لتحقيق مصالحه اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً، ربما ضمن معايير التبادل التي أكد عليها هومانز وهي: الكم، والقيمة، والثواب، والكلفة، والريح.

خامساً: يرتبط تقييم المواطن الأردني في "التوكيل أو الضمان" الذي يُقدّمه للحكومة أو البرلمان لتحقيق الصالح العام، ربما في افتراضات تشمل النجاح، أو التأثير، أو القيمة، أو الحرمان والنفور، أو الرضا والعوانية، أو العقلانية.

سادسًا: ترتبط عمليات "توكيل أو ضمان" المواطن الأردنيّ الحكومة أو البرلمان العمل للصالح العام، وفقا لمعايير الالتزام في تنفيذ الفعل كموضع ثقة للمواطن، قد تجعلهما يُؤدّيان دورهما بأمانة ومسؤولية، لتحقيق الصالح العام والعدالة والتضامن الاجتماعي.

سابعًا: ترتبط عمليات "توكيل أو ضمان" المواطن الأردنيّ الحكومة أو البرلمان العمل للصالح العام، وفقا لشرعية الموقف، ومأسسة الحقوق والواجبات، وتحقيق الفائدة لأطراف التبادل.

ثامنًا: تعتبر عمليات "توكيل" المواطن الأردنيّ أو "ضمانه" الحكومة أو البرلمان العمل للصالح العمل، مُستمرة ومُتغيرة، ومُستقرة، ومُتوازنة، وربما تعمل على ضبط طرفي التبادل في قواعد مشتركة، من التضامن والانتماء والممأسسة.

تاسعًا: تتمثل استحقاقات ثقة المواطن الأردنيّ بالحكومة، من حيث: "ضمانها أو توكيلها" نيابة عنه لتحقيق حاجاته ورغباته وتطلعاته اقتصاديًا، واجتماعيًا وسياسيًا وتشريعيًا، لاعتقاده أنها قادرة أو تستطيع فعل ذلك.

عاشرًا: تتمثل استحقاقات ثقة المواطن الأردنيّ بالبرلمان، من حيث "ضمانه أو توكيله" نيابة عنه لتحقيق حاجاته ورغباته وتطلعاته اقتصاديًا، واجتماعيًا وسياسيًا وتشريعيًا، لاعتقاده أنه قادر أو يستطيع فعل ذلك.

الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع

تكشف الأدبيات المحلية حول استحقاقات ثقة المواطن بالحكومة والبرلمان، عن محدودية الإنتاج العلمي وندرته، وتظهر هذه الحقيقة، مدى الحاجة إلى ملء هذه المساحة المعرفية الفارغة والمهملة في سياق المجتمع الأردنيّ. كذلك تُساهم الدراسة في التأسيس المعرفي حول استحقاقات ثقة المواطن الأردنيّ بالحكومة والبرلمان. كما أنّ معظم الدراسات أجراها باحثون

أجانب، وهي من باب التوثيق لاستحقاقات الثقة السياسية في مجتمعاتهم وإلقاء الضوء عليها.

أولاً: استحقاقات ثقة المواطن بالحكومة

ترتبط عملية التبادل بالأفعال الطوعيّة والحوافز والتوقعات والعلاقات الشخصية، لتحقيق الحاجات والمنافع. من هذا القبيل، أظهرت دراسة "بول باور" (Bauer, 2018) "البطالة والثقة في الحكومة، القناعة والرضا بالديمقراطية: تحقيق تجاري عملي"، بأنّ ثقة المواطن السويسري والهولندي بالحكومة تبدو غائبة أو مهملة. وأظهرت كذلك دراسة "جوهانا غيريك" وزملائه (Gereke et al, 2018) "التنوع العرقي والفقر والثقة الاجتماعية في ألمانيا: دليل من مقياس سلوكي للثقة"، أنّ الفقر العائلي يُفسر جزئياً مستويات منخفضة لثقة المواطن بالحكومة. أيضاً أوضحت دراسة "سيونج هو لي" (Lee, 2018) "الثقة السياسية ومحدداتها في السويد" أنّ ثقة المواطن بالحكومة ترتفع مع تأمين الرعاية الصحية والتعليمية والاقتصادية. كما بينت دراسة "راتافون وثاسستان" وزملائه (Wuthisatian et al, 2017) "من أجل دعم الثقة والجدارة: هل نعاقب، نتواصل، أو كلاهما، أو لا شيء منهما؟" التي طبقت على عينة قوامها (126) مواطناً أمريكياً، أنّ ثقة المواطن بالحكومة ترتفع مع تأمين رعايته الصحية.

إنّ التبادل المتكافئ غالباً ما يؤدي إلى تباين في القوّة والمكانة، وصولاً إلى مأسسة شرعيّة الوضع القائم، وتشكيل المعارضة من أجل التغيير. من هذا القبيل، بيّن "نيلز سبيرنجز" في دراسته (Spierings, 2017) "الثقة والتحمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة مقارنة لأثر الثورات العربية"، أنّ الإصلاحات السياسية غير الجديّة في: نيجيريا ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس واليمن، حَفَّضت من ثقة المواطنين بالسياسيين وحكوماتهم على حدّ سواء. وأظهرت دراسة "اينوشي شاي" وزملائها (Chi et al, 2016) "أثر اللامساواة على انعدام الثقة: دليل من ديمقراطيات شرق

آسيا"، التي شملت عينة مكونة من (871) من سبع دول آسيوية (الصين، هونغ كونج، اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، فيتنام)، أن ثقة المواطن بحكوماتهم تتخفف مع تدني مستوى رعايته الصحية والتعليمية والمهنية.

لذلك، تحكم عمليات التبادل بين الأفراد معايير مشتركة، كسوق لتبادل الأفكار والتفاوض، ممَّا يُتيح لهم في علاقتهم مع الآخرين اختيار البدائل لتحقيق المنافع. من هذا القبيل، توصلت دراسة "فرانك مارسينكوسكي" وزميله (Marcinkowski & Starke, 2016) "لماذا نثق أو لا نثق بالحكومة؟" تحقيق تجريبي عملي لأربعة أصول" التي طبقت على عينة من الألمان قوامها (1000) فرد، أن ثقة المواطن بحكومته يتوقف على مدى قدرتها على فعل ما هو صحيح اقتصادياً وتشريعياً. كذلك أظهرت دراسة "فاندا كاريرا" وزملائها (Carreira et al, 2016) "مشاركة المواطن - نتيجة الثقة بمؤسسات الحكومة والسياسة في الديمقراطية البرتغالية" التي طبقت على عينة من (250) مواطناً برتغالياً، أن تقييم المواطن لنوعية حياته السياسية وتوقعه يتأثر بدرجة إدراكه لقرارات حكومته. كما بينت دراسة "رومان ليسخ" (Liesch, 2016) "الثقة السياسية في أوقات الاضطراب الاقتصادي: دروس من أزمة اليورو"، أن المواطن في أوروبا قد يضطر إلى سحب ثقته بالحكومة عندما يكون أداؤها اقتصادياً مخيباً للآمال.

على هذا الأساس، كل طرف من أطراف التبادل، يُحاول أن يتقمص دور الآخر لتحقيق حاجاته ورغباته، فإذا لم يُؤخذ هذا بعين الاعتبار، فقد تنقطع علاقاته، أو تتوقف، أو قد يختل التبادل المتكافئ. من هذا القبيل، أظهرت نتائج دراسة "دانيلا براون" و"سوين هاتر" (Braun & Hutter, 2016) الثقة السياسية بمشاركة تمثيلية زائدة وانفتاح النظام السياسي" التي قامت على تحليل المستويات لـ (22) دولة ديمقراطية أوروبية، انخفاض ثقة المواطن في أوروبا بالحكومة عندما تفشل في تخطيط موارده الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية. وأظهرت دراسة "إميلي غادفرويدت" وزملائه (Godefroidt et al, 2015)

تطوير الثقة السياسية في دولة نامية: أثر العوامل المؤسسية والثقافية في الثقة السياسية"، التي طبقت على عينة قوامها (3264) مواطناً غينياً، بأن ثقة المواطن الغيني بحكومته ترتبط بمشاعر الافتخار والكبرياء الوطني بمؤسساتها التنظيمية.

كذلك، يتضمن التبادل بين المواطن والحكومة، حقوقاً وواجبات تفرضها "شرعية الموقف" والمعايير المشتركة. من هذا القبيل، توصلت دراسة "علي نجادات" (2014) "الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولات المنشودة في المجتمع الأردني"، إلى أن معظم احتجاجات الأردنيين وحراكهم السياسي جاء على شكل مسيرات بنسبة (57.7%) من قطاعات مختلفة، حيث تركزت مطالبهم على قضايا عامة بنسبة (63.1%) مثل: محاربة الفساد والمفسدين، وإجراء تعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية، وبرحيل الحكومة. كما بينت دراسة ليلي هنيدي (Huneidi, 2014) "قيم ومعتقدات ومواقف النخبة في الأردن تجاه التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي"، التي طبقت على عينة قوامها (197) من النخب السياسية في الأردن، أن ثقة المواطن الأردني بحكومته انخفضت بسبب انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية. كذلك، أشارت دراسة فيصل عيطاني (Itani, 2013) "الاستقرار من خلال التغيير: باتجاه اقتصاد سياسي جديد في الأردن"، إلى أن ثقة المواطن بحكومته تنخفض عندما يكون دورها غير جاد في الإصلاح السياسي.

بناءً على ما تقدم، تتضمن عميات التبادل المتكافئ بين المواطنين، معايير الالتزام، والثقة المتبادلة، وتحقيق العدالة، وشرعية الموقف، والتضامن. من هذا القبيل، بينت دراسة إينا محسن (Mathisen, 2013) "تحليل دراسة حالة الإصلاح الانتخابي واستقرار الحكومة في الأردن"، أن معظم الأردنيين لا يثقون بالنظام الانتخابي، وينظرون إلى الأحزاب السياسية كناقل سياسي غير مؤثر وجودياً في المجتمع. وتوصلت دراسة وفاء علي داود (2011) "قيمة

الثقة السياسية بين المواطن والحكومة: دراسة الحالة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)"، إلى أن ثقة المواطن بحكومته تشتت استجابة الحكومة لاحتياجاته؛ فالثقة هي مطلب هام للعقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم. كما أشارت دراسة "ريجس شيديجر" و"كريستيان" (Scheidegger & staerkle, 2011) "الثقة السياسية وعدم الثقة في سويسرا: تحليل معياري"، التي طبقت على عينة قوامها (769) مواطناً سويسرياً، أن ثقة المواطن بحكومته ترتفع عند تحقيقها الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية. وكذلك بينت دراسة "بو روتشتاين" و"دانيل إيك" (Rothstein & Eek, 2006) "الفساد السياسي والثقة الاجتماعية"، أن ثقة المواطن بحكومته تنخفض عند انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية.

لذلك، من يمتلك القوة يمتلك فرصاً أكبر لفرض إرادته على الآخرين، وتحقيق مكاسب أكبر، والتحكم بمنافع الآخر. ومن هذا القبيل، بينت نتائج دراسة عبد المجيد العزام ومحمد الشرعة (2006) "اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن"، أن من أهم أسباب ضعف ثقة المواطن بالمشاركة السياسية هو عدم اقتناعه بجدية حكومته في محاربة الفساد والواسطة والمحسوبية. كذلك تلعب المعايير الثقافية دوراً مزدوجاً في منع استغلال المواطن من قبل الحكومة، وقد تُساعد على استمرار استغلال الحكومة للمواقف الضعيفة. من هذا القبيل، أظهرت نتائج دراسة "راسل دالتون" (Dalton, 2005) "التحول الاجتماعي للثقة بالحكومة"، أن ثقة المواطن الأمريكي بحكومته ترتبط بمستوى الدعم السياسي والاقتصادي والاجتماعي المقدم لمجتمعه. كما أظهرت دراسة "لينجين غلاي" (Li, 2004) "الثقة السياسية في ريف الصين" أن قيام الحكومة المركزية والمحلية في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الريف الصيني سوف يزيد من مستوى ثقة الريفيين بحكومتهم. كذلك أظهرت دراسة "بيدرو كاموس" و"سيلفيا منديز" (Mendes & Camoes, 2000) "كسب، فقدان الثقة السياسية خلال الأجيال

السياسية"، أن ضمان المواطن الأوربي حكومته لسنّ قوانين اقتصادية جديدة، وخفض العجز في المديونية، وتحقيق الرعاية الصحية يرفع من مستويات ثقته السياسية.

ثانياً: استحقاقات ثقة المواطن بالبرلمان

يحاول الإنسان على أساس المنفعة تعظيم مكافآته وتقليل خسائره. من هذا القبيل، توصلت دراسة ابراهيم أبو حمّاد (2019) "النظام القانوني للسلوك البرلماني الأردني"، إلى أنّ أداء البرلمان تأديبياً ومدنيّاً وجزائياً لم يكن على مستوى عالٍ لثقة المواطن بسلطاته التشريعية. وتوصّلت دراسة هاشم بلص (2018) "التنظيم القانوني للهيئة المستقلة في إدارة الانتخابات النيابية"، إلى أنّ المواطن الأردني يضمن هيئته المستقلة للانتخاب للقيام بدورها بفاعلية، ويؤكد عليها القيام بتيسير مهمة المراقبين وجمهور الناخبين والمرشحين على حدّ سواء. كذلك، يرتبط فعل الفرد ومساراته وقراراته بما يتوقع من الآخر من أرباح وخسائر. من هذه القبيل، أظهرت دراسة نوال أبو العدس (2017) "معوقات المشاركة السياسية في الأردن"، التي طبقت على (310) من غير المشاركين في الانتخابات البرلمانية، بأنّ المواطن لا يضمن نزاهة الانتخابات البرلمانية، بسبب: عدم الرضا عن أداء البرلمان، وضعف الوعي السياسي، والخوف من اختلاط المرأة بالرجال، والعشائرية، والمال السياسي، والفقر، والشعارات الزائفة. كما بيّنت دراسة أنس اطبيش (2016) "قوانين الانتخابات الأردنية وأثرها على النظام السياسي الأردني للفترة (1989-2016)"، أنّ المواطن يضمن برلمانه تشريع قوانين متكافئة إذا منع الحكومة من التدخل في سنّ التشريعات ذات الصالح العام.

كما بيّنت دراسة إبراهيم سال (Sall, 2015) "الثقة في المؤسسات السياسية في السنغال: لماذا انخفضت؟" أنّ المواطن لا يضمن أعضاء برلمانه معالجة المشكلات الاقتصادية: كالفقر والبطالة والرعاية الصحية وسوق العمل. كذلك بينت أيضاً دراسة "إريك أوسلانر" (Uslaner, 2015) "استقطاب

الكونغرس والثقة السياسية"، أنّ المواطن الأمريكي يضمن أو يُوكل السلطة التشريعية تعديل أو إصدار قوانين تتعلق بالفقر، والبطالة، والسكن، والتأمين الصحي، والضرائب، والتعليم، والقطاع الخاص، والجريمة، وغيرها، بشكل عادل. وكذلك بينت دراسة "داماريز كاناش" (Canache, 2014) "الثقة السياسية والاستقطاب في فنزويلا ما بعد تشايفستا"، أنّ ثقة المواطن الفنزويلي ببرلمانه انخفضت إلى مستويات متدنية؛ بسبب المزوجة بين الديمقراطية والاستبدادية. كما أظهرت دراسة الهزيمة والسعد (2011) "مدى إدراك ناخبي منطقة غرب إربد لوصول أحد مرشحي المنطقة إلى قبة البرلمان" التي طبقت على (1300) ناخب وناخبة، أنّ العشيرة لا تحسّم النتائج لصالح مرشحها؛ إذ تتأثر نتائج الانتخابات بتوزيع العشائر على أكثر من منطقة انتخابية داخل المحافظة، وكذلك جعلت النخوة العشائرية الناخب يُصوّت لصالح أبناء العشيرة، ممن يسكن خارج المنطقة.

كما تشكل المعايير الثقافية، قاعدة مشتركة، لتنظيم عمليات التبادل بين الأفراد، في إطار ثقافة المجتمع، وتوزيع الأدوار والمكانات، وصولاً إلى تكامل في علاقاتهم التبادلية. من هذا القبيل، أظهرت دراسة هايل الودعان (2011) "أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام الأردني (1989-1997)"، أنّ المواطن لا يثق بالبرلمان لسمو السلطة التنفيذية غير المنتخبة على السلطة التشريعية المنتخبة. كذلك، جاءت دراسة فاروق الزعبي (2010) "نظام الحماية الوطني لحقوق الإنسان في الأردن ومدى ملاءمته للمعايير الدولية"، لتبيّن أنّ هناك الكثير من التشريعات التي ما زالت تتعارض مع المعايير الدولية وأحكام الدستور، وما زالت القوانين المؤقتة تسري على المواطنين إلى هذا اليوم.

فضلاً عن ذلك، ترتبط الحوافز في عمليات التبادل بين الأفراد، بتوقُّع المردود، ورغبة في المكافأة. من هذا القبيل، توصلت نبراس الخطيب في دراستها (2008) "دور الأحزاب السياسية في النظام السياسي الأردني" إلى أنّ

ثقة المواطن الأردني بالأحزاب ضعيفة؛ بسبب إخفاقاتها المتوالية عبر مسيرتها السياسية. وبيّنت دراسة محي شحاتة (2007) "العلاقة بين المواطن والدولة: دراسة ميدانية في محددات الثقة السياسية بقرية مصرية"، أنّ ثقة المواطن بمؤسساته النيابية ومجالسه المحلية، تأثرت بمستويات الانتماء القبلي، والمستوى التعليمي، والانفتاح على العالم الخارجي.

وهكذا تقود نتائج الدراسات السابقة إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: بالنسبة للدراسات المحليّة والعربيّة، فقد كان محور تركيزها ينصب نحو المشاركة السياسية والأحزاب السياسية، والقوانين الانتخابية، والفقر والبطالة، والواسطة والمحسوبية، الأمر الذي يبيّن الحاجة الماسة إلى إزاحة التركيز على تلك القضايا السياسيّة، وهذا يتطلب تحولاً في المنهج المتبع في دراسة هذه الظاهرة، بالتركيز على استحقاقات ثقة المواطن بالحكومة أو البرلمان، باستخدام المنهج الكمي عبر مساراته المتعددة.

ثانياً: كشفت الدراسات العالمية عن جوانب متعددة للثقة السياسيّة، وبيّنت استحقاقات الثقة السياسيّة ومؤشراتها، دون التركيز على استحقاقات ثقة المواطن بالحكومة والبرلمان اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً. لهذا سوف تُركز الدراسة الراهنة على مدى "توكيل أو ضمان" المواطن الأردنيّ الحكومة والبرلمان تحقيق حاجاته ورغباته، وقد يزداد التوكيل مع تجنبه العقوبات والخسائر، وقد ينخفض الضمان أو التوكيل إذا لم يُحقق مكافأة أو منفعة، كما حققها في السابق.

ثالثاً: يُعاني المواطن في كثير من دول العالم من انخفاض مستويات الثقة بالحكومة أو البرلمان، ولكن مستويات "توكيل أو ضمان" المواطن الحكومة أو البرلمان في المجتمعات الغربية أكثر من المجتمعات العربية، وهذا يعني أنّ المواطن في حالة إخفاق مع الحكومة أو البرلمان في تلبية توقعاته في كثير من الأحيان، لذلك فإنّ تبادل المنافع فيما بينهم قد يتوقف أو يستمر دون وجود "تبادل متكافئ".

رابعاً: إن تأسيس علاقة تبادلية مُستقرة، ربما يتمُّ من خلال مأسسة استحقاقات ثقة المواطن بالحكومة والبرلمان، اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً؛ فإذا كان هناك مأسسةٌ للحقوق والواجبات، وتحقيق المكافأة لأطراف التفاعل عبر قاعدة ثقافية مشتركة؛ فإن هذا قد يزيد من ثقة المواطن بحكومته وبرلمانه في تحقيق حاجاته ورغباته.

خامساً: بالمقارنة مع الدراسات المبينة أعلاه (انظر: Bauer, 2018; Spierings, 2017; Liesch, 2016; Marcinkowski & Starke, 2016; Godefroidt et al, 2015; Huneidi, 2014; Barari, 2013; Mathisen, 2013; Barari, 2013; Al-Azzam, 2008; Dalton, 2005) فإنَّ الدراسة الراهنة، تركز على استحقاقات ثقة المواطن الأردنيِّ بالحكومة والبرلمان اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً، كذلك تتناول جوانب استحقاقات ثقته بحكومته وبرلمانه من منظر تبادلي. وبأقل تقدير، فإنَّها تستمد شرعيةً تطبيقها من ندرة الدراسات حول استحقاقات ثقة المواطن الأردنيِّ بالحكومة والبرلمان، بينما ركزت معظم الدراسات السابقة على الثقة السياسية بشكل عام، وغالباً ما تناولت استحقاقات ثقة المواطن بالحكومة والبرلمان ضمن مجالات الدراسة الراهنة.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهجين هما: أولاً: المنهج الوصفي Descriptive Approach الذي يعتمد على دراسة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان، كما توجد في الواقع، ووصفها وصفاً رقمياً دقيقاً، لمعرفة حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى. كما يقوم هذا المنهج على جمع المعلومات والبيانات عن تلك الظاهرة بطريقة دقيقة ومنظمة، ووضع التساؤلات عن العلاقة بين متغيراتها، ووضع الإطار النظري الذي سيوجه إجراءات الباحث، واختيار العينة وحجمها وشروطها، واختيار أدواتها، والوصول إلى النتائج وتحليلها، وتفسيرها، واستخلاص التعميمات، والاستنتاجات، ومحاولة التنبؤ بسلوكها وعلاقتها المستقبلية. ثانياً: المنهج التحليلي

Analytical Approach الذي يقوم على تفكيك استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان، تفكيكاً عقلياً، وفهم طبيعتها، ووظيفتها، ومعانيها، اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً، لتوضيح خفاياها، واستكشاف أسبابها. (انظر: الدويكات، 2020: -165- 181).

مجتمع الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من المواطنين الأردنيين، ضمن الفئة العمرية (20- فما فوق)، من جميع الشرائح الأكثر حضوراً في السياق الثقافي والاجتماعي من محافظة إربد؛ علماً أنّ عدد السكان المقدر حسب محافظة إربد لعام 2018 بلغ (1911600)، منهم (987700) ذكر، و(923900) أنثى، وبلغت نسبة سكان المحافظة من مجموع سكان المملكة (18.5%)، كما بلغت الكثافة السكانية للمحافظة (1216.2) شخص/ كم². (الإحصاءات العامة الأردنية، 2019).

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (570) مواطناً أردنياً، تمّ سحبها بطريقة قصدية غير احتمالية من محافظة إربد، مشروطة بـ: أولاً: بفئة عمرية من (20 - فما فوق). ثانياً: الوصول إلى العينة من خلال المعارف المباشرة وغير المباشرة بالمواطنين، ومن مساعدي البحث ذكوراً وإناثاً، حيث استغرقت عملية جمع البيانات شهرين ونصفاً تقريباً من بداية منتصف عام 2020. ثالثاً: تمّ الترتيب المسبق مع المواطنين، من خلال مساعدي البحث والمعارف الشخصية؛ حيث تمّت تعبئة الاستبانة في بيوتهم. رابعاً: تمّ تعبئة الاستبانة بحضور مساعدي البحث باستثناء (25) استبانة في لواء الرمثا، حيث تمّ الاعتماد على المعارف الشخصية دون وجود مساعدي البحث. خامساً: كان حجم العينة متوافقاً مع الكثافة السكانية للمحافظة؛ وقد تمّ إتلاف (11) استبانة جميعها من لواء الأغوار الشمالية، حيث تمّ الاستعانة أحياناً بالمعارف الشخصية دون وجود

مساعدتي البحث للإشراف على تعبئة الاستبانة. سادساً: توقف جمع البيانات من المبحوثين بعد أن أصبح الحصول على المزيد أكثر صعوبة.

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على استبانة مكونة من جزئين: **الجزء الأول**، تضمن البيانات الأولية التي تعكس خصائص عينة الدراسة. **الجزء الثاني**، تكون من محورين يُجسد كل محور منهما أربعة فروع، تُمثل جانباً من جوانب استحقاقات ثقة المواطن بالحكومة والبرلمان، تمَّ اشتقاقها من نظرية التبادل الاجتماعي، وهي: **المحور الأول: استحقاقات ثقة المواطن بالحكومة**، ويضم أربعة فروع هي: 1- المجال الاقتصادي وتضمن (10) تساؤلات. 2- المجال الاجتماعي وتضمن (10) تساؤلات. 3- المجال السياسي وتضمن (10) تساؤلات. 4- المجال التشريعي وتضمن (9) تساؤلات. **المحور الثاني: استحقاقات ثقة المواطن بالبرلمان**، ويضم أربعة فروع هي: 1- المجال الاقتصادي وتضمن (10) تساؤلات. 2- المجال الاجتماعي وتضمن (9) تساؤلات. 3- المجال السياسي وتضمن (8) تساؤلات. 4- المجال التشريعي وتضمن (7) تساؤلات.

صدق الأداة

عُرِضت الأداة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع والعلوم السياسية، ومن ثمَّ تمَّ التعديل وفقاً لملاحظاتهم، حيث أُضيفت مؤشرات، وحُذفت مؤشرات، وأعيد صياغة بعضها.

تصحيح المقياس

تمَّ اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الأربع (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً) وهي تمثل رقمياً (1, 2, 3, 4, 5) على الترتيب، وقد تمَّ اعتماد المقياس الآتي لأغراض تحليل النتائج:

من (1,0-2,33) منخفضة، ومن (2,34-3,67) متوسطة، ومن (3,68-5,00) مرتفعة.

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات الأداة، تمّ حساب الاتساق الداخلي على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة عددها (21) حسب معادلة كرونباخ ألفا، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.

جدول (1) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا

الاتساق الداخلي	المجالات
0.82	أولاً: الثقة بالحكومة الأردنية
0.78	اقتصاديا
0.71	اجتماعيا
0.77	سياسيا
0.71	تشريعيا
0.83	ثانياً: الثقة بالبرلمان الأردني
0.77	اقتصاديا
0.79	اجتماعيا
0.88	سياسيا
0.73	تشريعيا

يُبين الجدول (1) أعلاه أنه قد بلغ معامل الثبات للدرجة الكلية لمحور الثقة بالحكومة (0.83) وتراوح مجالاته ما بين (0.71-0.78)، وبلغ مُعامل الثبات للدرجة الكلية لمحور الثقة بالبرلمان (0.93) وتراوح للمجالات ما بين (0.73-0.88). حيث تدلُّ مؤشرات "كرونباخ ألفا" على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات مقبول، وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة.

مجالات الدراسة

تنطلق الدراسة من المجالات التالية: أولاً: المجال البشري: مجتمع الدراسة وعينته "المواطنون الأردنيون الذين أعمارهم فوق العشرين سنة". ثانياً: المجال

الجغرافي: اشتمل على محافظة إربد. ثالثاً: المجال الزمني: وتمّ تنفيذها من شهر يوليو 2019 إلى أكتوبر 2020.

المعالجة الإحصائية

اعتمدت معالجة البيانات على البرنامج الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخدمت عدة نماذج إحصائية شملت النماذج الوصفية البسيطة، كالتوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتحليل خصائص العينة. واستخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل محوري استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان. وتمّ استخدام تحليل التباين الأحادي One-way ANOVA للكشف عن الفروق في استحقاقات الثقة بالحكومة والبرلمان.

خصائص عينة الدراسة

جدول (2): التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	297	52.1
	أنثى	273	47.9
العمر	20-30	149	26.1
	30-40	189	33.2
	40-50	125	21.9
	50-60	65	11.4
	أكثر من 60	42	7.4
المستوى التعليمي	أقل من ثانوي	45	7.9
	ثانوي	96	16.8
	دبلوم	67	11.8
	جامعي	245	43.0
	دراسات عليا	117	20.5
الدخل الشهري للأسرة	منخفض (أقل من 500 دينار)	242	42.5
	متوسط (500-1000)	229	40.2
	مرتفع (أكثر من 1000)	99	17.4
طبيعة العمل	قطاع عام	187	32.8
	قطاع خاص	132	23.2
	أعمل لحسابي الخاص	111	19.5
	متقاعد	70	12.3
	لا أعمل	70	12.3
هل أنت راضٍ عن أداء الحكومة؟	بدرجة كبيرة	121	21.2
	بدرجة متوسطة	217	38.1
	بدرجة قليلة	192	33.7
	لا مطلقاً	40	7.0
هل أنت راضٍ عن أداء البرلمان؟	بدرجة كبيرة	53	9.3
	بدرجة متوسطة	153	26.8
	بدرجة قليلة	284	49.8
	لا مطلقاً	80	14.0
	المجموع	570	100.0

تمت مُراعاة تمثيل النوع الاجتماعي في الجدول (2)، حيث لا يُمكن لنا تقييم ثقة المواطن بالحكومة أو البرلمان وتوقعها إلا من الجنسين في آن معاً؛ حيث جاءت نسبة الإناث ضمن العينة الكلية (52.1%). وبالمقابل تمّت مراعاة متغير العمر، إذ بلغ عدد أفراد فئة (30-40) بنسبة مئوية (33.2%)، تلتها أفراد الفئة الأولى ثم الثالثة، في حين بلغ عدد أفراد فئة أكثر من 60 سنة (42) بنسبة مئوية (7.4%). فضلاً عن ذلك، فإنّ متغير المستوى التعليمي تفاعل مع مشكلة الدراسة، إذ بلغ عدد أفراد الجامعة (245) وبنسبة (43.0%)، في حين بلغ عدد أفراد فئة أقل من ثانوي (45) وبنسبة (7.9%). أي إنّ هناك علاقة طردية بين الثقة بالحكومة والبرلمان وأفراد فئات متغير المستوى التعليمي، فكلما ارتفع التعليم زاد التفاعل مع استحقاقات الثقة بالحكومة والبرلمان. وفيما يتعلق بمتغير الدخل الشهري للأسرة، فقد بلغ تكرار أفراد فئة الدخل (أقل من 500 دينار) (242) وبنسبة (42.5%)، وبلغ عدد أفراد فئة الدخل (500 - 1000) وبنسبة (40.2%)، في حين بلغ عدد أفراد فئة الدخل الثالثة (99) وبنسبة (17.4%). وأشارت الدراسة إلى أنّ أفراد العينة راضون عن أداء الحكومة بدرجة متوسطة بنسبة (38.1)، في حين كان رضا أفراد العينة عن أداء البرلمان بدرجة قليلة بنسبة (49.8). وهذه الحقيقة ليست خاصة بالمجتمع الأردني، بل هي ظاهرة عالمية، كما يتضح من نتائج الدراسات السابقة. (انظر: Gereke et al, 2018; Wuthisatian et al, 2017; Chi et al, 2016; Liesch, 2016; Huneidi, 2014; Itani, 2013).

وكذلك كان مُتغير طبيعة العمل حاضراً في هذه الدراسة، حيث بلغ عدد أفراد العاملين في القطاع العام (187) بنسبة (32.8%) وهي الأعلى حضوراً، تلتها أفراد الفئات الثانية والثالثة، في حين بلغ عدد أفراد المتقاعدين أو العاطلين عن العمل (70) بنسبة (12.3%)، وهي الأقل حضوراً، ربما لأنّ المستجيبين أغلبهم من شريحة الشباب الناضج وعلى الأغلب أنهم يشغلون مكانات في سوق العمل. وإذا أخذنا بعين الاعتبار متغيرات الدخل والمستوى التعليمي

وطبيعة العمل (المستوى الطبقي) فيظهر أنّ أفراد فئاتها يتركزون في الطبقة الوسطى- وسطى، ممّا يؤشر على أنّهم يُحظون بمستوى اقتصادي اجتماعي متوسط في مجتمعنا. وقد أظهرت نتائج الدراسات السابقة النتيجة نفسها، مما يعني شيوع التمايزات على مستوى العالم فيما يتعلق بهذه النتيجة. (انظر: Scheidegger & staerkle, 2011; Rothstein & Eek, 2006; Li, (2004; Mendes & Camoes, 2000; Sall,2015; Uslaner,2015 السؤال الأول: ما استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة؛ اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً؟

للإجابة عن هذا السؤال، تمّ استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كالتالي:

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	١	اقتصاديًا	3.11	.327	متوسط
٢	٢	اجتماعياً	3.08	.355	متوسط
٣	٣	سياسياً	2.88	.430	متوسط
٣	٤	تشريعياً	2.88	.431	متوسط
		الثقة بالحكومة الأردنية	2.99	.256	متوسط

يبين الجدول (3) أنّ المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.88- 3.11)، حيث جاء المجال الاقتصادي في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.11) بدرجة متوسطة، بينما جاء كل من المجال السياسي والمجال التشريعي في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.88) بدرجة متوسطة، كما بلغ المتوسط الحسابي لثقة المواطن بالحكومة الأردنية ككل (2.99) بدرجة متوسطة. وقد تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدة؛ حيث كانت على النحو الآتي:

المجال الأول: الاقتصاديُّ

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الاقتصاديِّ

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
متوسط	.942	3.30	١. الحكومة تقدر على خفض قيمة العجز في المديونية
متوسط	.956	3.22	٢. الحكومة تقدر على حماية سوق العمل من الاستغلال
متوسط	.903	3.21	٣. الحكومة تقدر على فتح الوظائف أمام الجميع
متوسط	.975	3.21	٤. تستطيع الحكومة مكافحة الوساطة والمحسوبية
متوسط	.944	3.18	٥. الحكومة تقدر على ترشيد الاستهلاك في النفقات العامة
متوسط	.979	3.17	٦. تستطيع الحكومة أن تحدّ من مشكلتي الفقر والبطالة
متوسط	1.001	2.98	٧. الحكومة تقدر على تحقيق إصلاحات اقتصادية
متوسط	1.030	2.96	٨. الحكومة تقدر على تحسين مستوى معيشة المواطن
متوسط	.920	2.94	٩. تستطيع الحكومة أن ترفع من مستوى دخل الفرد
متوسط	.966	2.93	١٠. تستطيع الحكومة أن توقف هدر المال العام
متوسط	.327	3.11	المجال الاقتصاديِّ

يُظهر الجدول (4) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.93-3.30)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على: "الحكومة تقدر على خفض قيمة العجز في المديونية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.30) بدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة التي تنص على: "تستطيع الحكومة أن توقف هدر المال العام" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.93) بدرجة متوسطة. وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الاقتصادي ككل (3.11) بدرجة متوسطة. وقد تأثرت استحقاقات الثقة بالحكومة اقتصادياً؛ بتصور المواطن أنّ الحكومة قادرة على خفض قيمة العجز في المديونية، وحماية سوق العمل من الاستغلال. وقد

أشارت إحدى الدراسات إلى أنّ ثقة المواطن بالحكومة انخفضت بعد أزمة عام (1989) بسبب توسيع الضرائب، وفرض قوانين جديدة للملكية، وخصخصة المؤسسات الحكومية، والاستثمار في السياحة. (Itani, 2013: 2-4) كذلك، أشارت دراسة أخرى إلى أنّ استحقاقات الثقة الاقتصادية بين المواطن والحكومة، تتأثر ربما بتعزيز التبادل في ما بينهم، وباستجابة المواطن، كموضع ثقة، حسب قيمة المكاسب التي حصل عليها من عملية التبادل، وحساب النتائج المترتبة عن البدائل أو الجهد الذي قدّمه للحكومة. (Rothstein & Eek, 2006) من هنا، فقد يتمّ مأسسة شبكة التبادل بين المواطن والحكومة اقتصادياً بناءً على المكاسب والمنافع.

المجال الثاني: الاجتماعي

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الاجتماعي

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
متوسط	.870	3.29	١. أضمن الحكومة أن تحقق المساواة بين الجنسين
متوسط	.869	3.20	٢. الحكومة تقدر على جعل التعليم مجانياً للجميع
متوسط	.912	3.19	٣. تستطيع الحكومة تأمين الرعاية الصحية مجاناً
متوسط	.944	3.10	٤. تستطيع الحكومة الحد من انحراف أطفال الشوارع
متوسط	.936	3.09	٥. الحكومة تقدر على تأمين الرعاية لكبار السن
متوسط	.985	3.07	٦. أوكل الحكومة أن تهتم بمصالح المرأة التعليمية والصحية
متوسط	.931	3.07	٧. تستطيع الحكومة أن تلبي حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة
متوسط	.937	3.04	٨. تستطيع الحكومة أن تكافح الجرائم الإلكترونية
متوسط	1.100	2.87	٩. تستطيع الحكومة أن تؤمن السكن الملائم للمواطنين
متوسط	.856	2.83	١٠. أوكل الحكومة تنظيم الأعمال التطوعية للشباب
متوسط	.355	3.08	المجال الاجتماعي

يُبين الجدول (5) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.83-3.29)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على: "أضمن الحكومة أن تحقق المساواة بين الجنسين" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.29) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة التي تنص على: "أوكلّ الحكومة تنظيم الأعمال التطوعية للشباب" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.83) وبدرجة متوسطة. وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الاجتماعي ككل (3.08) وبدرجة متوسطة. أي إنّ استحقاقات ثقة المواطن بالحكومة اجتماعياً ترتبط بقدرتها على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتأمين الرعاية لكبار السن، والاهتمام بمصالح المرأة التعليمية والصحية، وتلبية حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة. وبالمقارنة مع إحدى الدراسات، فإنّ محاسبة الثقة السياسية بمفاهيم النظام الاجتماعي، يتطلب منهجاً قد يعتمد على التكيف مع المبادئ المشتركة. (Scheidegger & Staerkle, 2011) باختصار، يعتمد التبادل بين المواطن والحكومة على: الالتزام، والثقة، والمسؤولية، والعدالة، والتضامن، والتوازن.

المجال الثالث: السياسي

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال السياسي

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
متوسط	.911	3.24	١. تستطيع الحكومة أن تفعل ما هو صواب
متوسط	.992	3.22	٢. الحكومة تقدر على إدارة مرافق الدولة بنجاح
متوسط	.907	3.10	٣. الحكومة تستطيع أن تجعل الأردن أكثر أمانا
متوسط	.794	2.87	٤. أوكل الحكومة عقد معاهدات واتفاقيات محلية ودولية
متوسط	.801	2.83	٥. اضمن الحكومة تسهيل حرية الانضمام للأحزاب السياسية
متوسط	.887	2.79	٦. اضمن الحكومة السماح بوجود الرأي المعارض
متوسط	1.004	2.75	٧. الحكومة تستطيع أن تهتم برأي المواطن وهمومه
متوسط	.805	2.75	٨. الحكومة تستطيع أن تحمي حقوق المواطنين
متوسط	.844	2.69	٩. الحكومة تستطيع أن تكون نزيهة في أداء أدوارها
متوسط	.851	2.59	١٠. أوكل الحكومة القيام بإصلاحات سياسية جادة
متوسط	.430	2.88	المجال السياسي

يبين الجدول (6) أنَّ المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.59 - 3.24)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على: "تستطيع الحكومة أن تفعل ما هو صواب" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.24) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة التي تنص على: "أوكل الحكومة القيام بإصلاحات سياسية جادة" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.59) وبدرجة متوسطة. وبلغ المتوسط الحسابي للمجال السياسي ككل (2.88) وبدرجة متوسطة. لذلك، فإنَّ ثقة المواطن بالحكومة ربما تجتمع في عنصرين، أولها:

أنها تعنى ضمناً أنّ الحكومة مرغوب فيها، وأنّ المواطن يقبل الوضع القائم، وثانيها: أنّ ثقة المواطن هي حكم موجز حول ما إذا كانت الحكومة ستفشل توقعاته أو لا. (Liesch,2015) وقد يترتب على شرعية الثقة المتبادلة بين المتفاعلين، مأسسة الحقوق والواجبات، والتفاوت في توزيع المكانات والقوة، في مستويات معقدة، لتنظيم العلاقات والمنافع، واستمرارية الوضع القائم.

المجال الرابع: التشريعيّ

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال التشريعيّ

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
متوسط	.930	3.10	١. الحكومة تقدر على إعداد مشاريع القوانين وتعديلها
متوسط	.948	3.05	٢. الحكومة تستطيع الضغط على البرلمان لسن تشريعات جديدة
متوسط	.879	3.01	٣. الحكومة تقدر على إسناد الرأي للشعب في اتخاذ القرارات
متوسط	.851	2.96	٤. تستطيع الحكومة أن تتعاون مع البرلمان في محاربة الفساد
متوسط	.843	2.83	٥. أضمن الحكومة الإشراف على الانتخابات بشفافية ونزاهة
متوسط	.937	2.81	٦. تستطيع الحكومة أن تعزز تشريعات عولمة السوق
متوسط	.911	2.78	٧. الحكومة تستطيع توعية المواطن في ممارسة حقه في التصويت
متوسط	.838	2.76	٨. أوكل الحكومة متابعة القضايا القانونية التي تهم المواطن
متوسط	.826	2.57	٩. أضمن الحكومة التعاون مع البرلمان لحل مشكلات المواطنين
متوسط	.431	2.88	المجال التشريعيّ

يُبين الجدول (7) أنّ المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.57-3.10)، حيث جاءت الفقرتان التي تنص على: "الحكومة تقدر على إعداد

مشاريع القوانين وتعديلها"، و"الحكومة تستطيع الضغط على البرلمان لسن تشريعات جديدة" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.10) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة التي تنص على: "أضمن الحكومة التعاون مع البرلمان لحل مشكلات المواطنين" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.57) وبدرجة متوسطة. وبلغ المتوسط الحسابي للمجال التشريعي ككل (2.88) وبدرجة متوسطة. وبالمقارنة مع نظرية الدراسة، فإنَّ هناك ثلاثة مؤشرات لتقييم عمل الحكومة تشريعياً هي: أولاً، تقاسم الحكومة السلطة مع المؤسسة التشريعية. ثانياً، التنظيم النسبي لعمل الحكومة في إطار توقعات المواطن ومنافعه. ثالثاً، توظيف الحكومة تشكيل العلاقات التبادلية المتكافئة بما يحقق المكاسب للمواطن واستمرار شرعية الوضع القائم. (Braun & Hutter, 2016) لذلك، فإنَّ المواطن يمكن أن يُطيع القانون إذا كان يحقق المنفعة والعدالة، ويقوي العلاقات في المجتمع. (Eek & Rothstein, 2005).

السؤال الثاني: ما استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالبرلمان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتشريعياً؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالبرلمان مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

المرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	اقتصادياً	2.49	.282	متوسط
2	2	اجتماعياً	2.46	.324	متوسط
3	3	سياسياً	2.44	.320	متوسط
4	4	تشريعياً	2.42	.320	متوسط
		الثقة بالبرلمان الأردني	2.46	.175	متوسط

يبين الجدول (8) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.42-2.49)، حيث جاء المجال الاقتصادي في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.49) وبدرجة متوسطة، بينما جاء المجال التشريعي في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.42) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لثقة المواطن بالبرلمان الأردني ككل (2.46) وبدرجة متوسطة. وقد تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدة، حيث كانت على النحو الآتي:

المجال الأول: الاقتصادي.

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الاقتصادي

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
متوسط	.924	2.57	١. أوكل البرلمان تعديل قوانين الخدمة المدنية لصالح المواطن
متوسط	.925	2.56	٢. يستطيع البرلمان أن يصدر قوانين تنظم سوق العمل
متوسط	.875	2.54	٣. اضمن البرلمان القيام بإصلاحات تحرر اقتصادنا من القيود
متوسط	.894	2.51	٤. البرلمان يستطيع التحقيق في مخالفات القطاع الخاص
متوسط	.901	2.51	٥. أوكل البرلمان تعديل قوانين التأمين الصحي لصالح المواطن
منخفض	.888	2.23	٦. اضمن موثوقية البرلمان في سن تشريعات ذات نفع عام
متوسط	.855	2.48	٧. أوكل البرلمان تعديل قوانين الضمان الاجتماعي لصالح المواطن
متوسط	.922	2.46	٨. يستطيع البرلمان تشريع قوانين حرية التنافس
متوسط	.907	2.46	٩. اضمن البرلمان سن تشريعات لحل مشكلتي الفقر والبطالة
منخفض	.836	2.32	١٠. يستطيع البرلمان إصدار قوانين ضريبية منصفة
متوسط	.282	2.49	المجال الاقتصادي

يبين الجدول (9) المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.32-2.57)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على: "أوكل البرلمان تعديل قوانين

الخدمة المدنية لصالح المواطن" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.57) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة التي تنص على أنه "يستطيع البرلمان إصدار قوانين ضريبية منصفة" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.32) وبدرجة منخفضة. وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الاقتصادي ككل (2.49) وبدرجة متوسطة. بمعنى أنّ استحقاقات ثقة المواطن بالبرلمان كانت متوسطة في تعديل قوانين الخدمة المدنية لصالح المواطن، وإصدار قوانين تُنظم سوق العمل، وتعديل قوانين التأمين الصحي والضمان الاجتماعي. وبالمقارنة مع إحدى الدراسات، فقد تأثرت ثقة المواطن الأردني بالبرلمان بسبب أزمة (1989) واضطرابات عام (2012)، حيث اتبع البرلمان على إثرها نموذجاً إصلاحياً يقوم على التخلي عن تحرير الاقتصاد عبر تخفيض النفقات الحكومية. (Itani, 2013) باختصار، إذ كان التبادل الاقتصاديّ ينحصر في عقود البيع، فإنّ التبادل الاجتماعيّ ينحصر في عقود الحقوق والواجبات والثقة المتبادلة، التي تحكمها تشريعات ومعايير مشتركة تسعى إلى تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر.

المجال الثاني: الاجتماعيّ

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الاجتماعيّ

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
متوسط	.986	2.65	١. يستطيع البرلمان خدمة مصالح المجتمع دون تمييز
متوسط	.876	2.52	٢. يستطيع البرلمان أن يشرع قوانين للتعليم المجاني
متوسط	.941	2.51	٣. يستطيع البرلمان مكافحة انتشار الجريمة الإلكترونية
متوسط	.905	2.50	٤. أضمن البرلمان سن تشريعات دون تمييز بين النوعين
متوسط	.896	2.45	٥. أضمن البرلمان سن تشريعات لصالح حقوق المرأة
متوسط	.858	2.44	٦. يستطيع البرلمان أن يحد من العنف ضد المرأة
متوسط	.906	2.43	٧. أوكل البرلمان سن تشريعات رعاية الأمومة والطفولة
منخفض	.868	2.33	٨. يستطيع البرلمان أن يحد من العنف ضد الطفل
منخفض	.854	2.32	٩. أوكل البرلمان إصدار قوانين الرعاية الصحية
متوسط	.324	2.46	المجال الاجتماعيّ

يُبين الجدول (10) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.32) - (2.65)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على أنه "يستطيع البرلمان خدمة مصالح المجتمع دون تمييز" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.65) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة التي تنص على "أوكل البرلمان إصدار قوانين الرعاية الصحية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.32) وبدرجة منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال الاجتماعيّ ككل (2.46) وبدرجة متوسطة. فحين تكون الثقة في الحكومة جيدة فإنّ الثقة في البرلمان تحتاج إلى المزيد من العناية، حيث تساهم الثقة بهاتين المؤسستين في نمو اقتصادي وسياسي ناجح.

المجال الثالث: السياسي

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال السياسي

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
متوسط	.885	2.56	١. أوكل البرلمان تبادل الرأي مع الحكومة في كل قضايا الوطن
متوسط	.936	2.42	٢. يستطيع البرلمان القيام بدوره الرقابي بفاعلية
متوسط	.932	2.42	٣. أضمن البرلمان تشريع قوانين عادلة للانتخابات العامة
متوسط	.871	2.41	٤. أوكل البرلمان سن تشريعات تضمن حقوق المواطن وواجباته
متوسط	.885	2.36	٥. أوكل البرلمان إعادة طرح الثقة بالحكومة من جديد
منخفض	.816	2.30	٦. أضمن البرلمان الرقابة على عمل الحكومة بفاعلية
منخفض	.820	2.30	٧. يستطيع البرلمان محاسبة الحكومة في الشؤون العامة
منخفض	.870	2.29	٨. أضمن البرلمان الرجوع للقطابات والأحزاب قبل سن التشريعات
متوسط	.320	2.39	المجال السياسي

يبين الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.29-2.56)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على: "أوكل البرلمان تبادل الرأي مع الحكومة في كل قضايا الوطن" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (2.56) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة التي تنص على أنه "أضمن البرلمان الرجوع للقطابات والأحزاب قبل سن التشريعات" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.29) وبدرجة منخفضة. وبلغ المتوسط الحسابي للمجال السياسي ككل (2.44) وبدرجة متوسطة. بمعنى أن مستوى استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالبرلمان، كانت متوسطة في توكيله تبادل الرأي مع الحكومة في كل قضايا الوطن، والقيام بدوره الرقابي بفاعلية. وبالمقارنة مع إحدى الدراسات، فقد عملت الانتخابات البرلمانية من عام (1989) إلى

(2016) على تخفيف الاضطرابات الفورية في الأردن، مع بقاء المؤيدين للنظام السياسي في مكان قريب. (Mathisen, 2013).

المجال الرابع: التشريعي

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال التشريعي

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
متوسط	.886	2.58	١. لا تستطيع أي جهة التأثير على البرلمان في سن التشريعات
متوسط	.809	2.49	٢. أوكل البرلمان تشريع القوانين لصالح المواطن
متوسط	.861	2.44	٣. أوكل البرلمان سن تشريعات دون تمييز بين الجنسين
متوسط	.704	2.38	٤. أضمن استقلالية البرلمان في سن التشريعات
متوسط	.859	2.38	٥. أوكل البرلمان تعديل القوانين حسب التغيرات المستجدة
منخفض	.800	2.33	٦. يستطيع البرلمان القيام بدوره التشريعي بفاعلية واقتدار
منخفض	.845	2.32	٧. أضمن البرلمان في سن تشريعات ذات نفع عام
متوسط	.320	2.42	المجال التشريعي

يُبين الجدول (12) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.32-2.58)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على أنه "لا تستطيع أي جهة التأثير على البرلمان في سن التشريعات" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.58) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة التي تنص على أنه "أضمن البرلمان في سن تشريعات ذات نفع عام" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.32) وبدرجة منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال التشريعي ككل (2.42) وبدرجة متوسطة. بمعنى أنّ استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالبرلمان تشريعياً كانت بدرجة متوسطة في استقلاليته في سنّ التشريعات. ولقد تمّ استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لدرجة استحقاقات ثقة

المواطن الأردنيّ بالحكومة والبرلمان، وفقاً للمتغيرات التالية: (النوع، والعمر، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري للأسرة، وطبيعة العمل، وهل أنت راضٍ عن عمل الحكومة الأردنيّة؟ وهل أنت راضٍ عن عمل البرلمان الأردنيّ؟). لبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تمّ استخدام اختبار "ت" لأثر النوع، وتمّ استخدام تحليل التباين الأحادي لأثر تلك المتغيرات.

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لأثر متغير النوع الاجتماعي على درجة استحقاقات ثقة المواطن الأردنيّ بالحكومة والبرلمان

الدالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة "ت"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئات	
.127	568	1.530	.250	3.01	297	ذكر	الثقة بالحكومة الأردنيّة
			.262	2.97	273	أنثى	
.049	568	1.976	.177	2.47	297	ذكر	الثقة بالبرلمان الأردني
			.171	2.44	273	أنثى	

يتبين من الجدول (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) تعزى لأثر متغير النوع الاجتماعي في ثقة المواطن الأردنيّ بالبرلمان، وجاءت الفروق لصالح الذكور، وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر هذا المتغير في ثقة المواطن بالحكومة. وبالمقارنة مع الدراسات السابقة، فهناك ارتباطات بين الثقة السياسية والجنس؛ حيث ثبت أنّ النساء أكثر ثقة من الرجال. (Schoon & Cheng, 2011) كذلك، تظهر النتائج أنّ هناك تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استحقاقات ثقة المواطن بالحكومة والبرلمان الأردني، بسبب اختلاف فئات متغير العمر. ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تمّ استخدام تحليل التباين الأحادي كما في الجدول الآتي:

جدول (14) تحليل التباين الأحادي لأثر متغير العمر على درجة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان

الإحصائية	الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المصدر	
.338	1.138	.075	.066	4	.298	بين المجموعات	الثقة بالحكومة الأردنية
				565	37.040	داخل المجموعات	
				569	37.338	الكلية	
.007	3.531	.106	.030	4	.423	بين المجموعات	الثقة بالبرلمان الأردني
				565	16.907	داخل المجموعات	
				569	17.329	الكلية	

يتبين من الجدول (14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر العمر في ثقة المواطن بالبرلمان، وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لهذا المتغير في ثقة المواطن بالحكومة. لذلك، فإن استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالبرلمان قد تتطوي على تحديات اجتماعية، إلا أنها قد تساعد على تحويل الحالة السياسية للفئات العمرية كالشباب وكبار السن من سلبية إلى إيجابية، وقد تكون الحياة السياسية بدون الثقة غير محتملة أو مستحيلة. ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة (LSD) كما في الجدول الآتي:

جدول (15): المقارنات البعدية بطريقة LSD لأثر متغير العمر على ثقة المواطن الأردني بالبرلمان

أكثر من 60	60 - 50	50- 40	40 - 30	30 - 20	المتوسط الحسابي	الفئات	
					2.44	30 - 20	الثقة بالبرلمان الأردني
				.01	2.44	40 - 30	
			.01	.02	2.46	50-40	
		.04	*.06	*.06	2.50	60 - 50	
	.03	*.07	*.09	*.09	2.53	أكثر من 60	

يتبين من الجدول (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) بين (60 - 50) من جهة، وكل من (30 - 20)، و(40 - 30) من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح (60 - 50). كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين (أكثر من 60) من جهة، وكل من (30 - 20)، و (30 - 40)، و(50 - 40) من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح (أكثر من 60). أي إنَّ ثقة المواطن الأردني بالبرلمان تتناسب تناسباً طردياً مع فئات متغير العمر. وتظهر النتائج، أنَّ هناك تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان، بسبب اختلاف فئات متغير المستوى التعليمي. ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، تمَّ استخدام تحليل التباين الأحادي حسب الجدول الآتي:

جدول (16): تحليل التباين الأحادي لأثر متغير المستوى التعليمي على درجة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المصدر	
.432	.954	.063	4	.251	بين المجموعات	الثقة بالحكومة الأردنية
		.066	565	37.087	داخل المجموعات	
			569	37.338	الكلية	
.410	.994	.030	4	.121	بين المجموعات	الثقة بالبرلمان الأردني
		.030	565	17.208	داخل المجموعات	
			569	17.329	الكلية	

يتبين من الجدول (16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية $\alpha = 0,05$ تعزى لأثر متغير المستوى التعليمي في ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان. وتشير إحدى نتائج إحدى الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين التعليم والثقة السياسية في الأردن؛ فكلما ارتفع التعليم انخفض مستوى ثقة المواطن بالحكومة والبرلمان. (Jordan Strategy Forum, 2018) كما يرتفع تقييم مواقف أصحاب المراكز العالية مقارنة بالمراكز المتدنية في الحكومة والبرلمان من قبل الفئات الأعلى تعليماً مقارنة مع الفئات الأقل تعليماً. وهناك من الدراسات ما أكدت على أن "اختبارات الثقة في السياسيين" لمعرفة صفاتهم القيادية ارتبطت ب: (الكفاءة المهنية، والخصائص الشخصية، والجدارة بالثقة، والحفاظ على العلاقات، ومهارات الاتصال) مع الفئات الأعلى تعليماً. (Isotalus & Almonkari, 2014) وهناك من الدراسات ما أكدت على أن استعداد المواطن للتعاون مع الحكومة والبرلمان ارتبطت بالفئات الأعلى تعليماً مقارنة مع الفئات الأقل. (Eek & Rothstein, 2005) كما تُظهر النتائج، أن هناك تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان، بسبب اختلاف فئات متغير الدخل الشهري للأسرة. ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، تمّ استخدام تحليل التباين الأحادي حسب الجدول الآتي:

جدول (17): تحليل التباين الأحادي لأثر متغير الدخل الشهري للأسرة على درجة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المصدر	
.304	1.192	.078	2	.156	بين المجموعات	الثقة بالحكومة الأردنية
		.066	567	37.182	داخل المجموعات	
			569	37.338	الكلي	
.884	.123	.004	2	.008	بين المجموعات	الثقة بالبرلمان الأردني
		.031	567	17.322	داخل المجموعات	
			569	17.329	الكلي	

يتبين من الجدول (17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) تعزى لأثر الدخل الشهري للأسرة في ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان . وهناك دراسات أشارت إلى وجود علاقة طردية بين متغير الدخل والثقة بالحكومة والبرلمان. (O'higgins et al, 2018) لذلك، تظهر النتائج أنّ هناك تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان، بسبب اختلاف فئات متغير طبيعة العمل. وليبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، تمّ استخدام تحليل التباين الأحادي حسب الجدول الآتي:

جدول (18): تحليل التباين الأحاديّ لأثر متغير طبيعة العمل على درجة استحقاقات ثقة المواطن الأردنيّ بالحكومة والبرلمان

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الثقة بالحكومة الأردنيّة	بين المجموعات	4	.239	3.719	.005
	داخل المجموعات	565	.064		
	الكلي	569			
الثقة بالبرلمان الأردنيّ	بين المجموعات	4	.013	.431	.786
	داخل المجموعات	565	.031		
	الكلي	569			

يتبين من الجدول (18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية $\alpha = 0,05$ تعزى لأثر متغير طبيعة العمل في ثقة المواطن الأردنيّ بالحكومة. وهناك دراسات أشارت إلى أنّ ارتفاع معدل البطالة بين الأردنيين المتعلمين يُؤثر سلباً على مستويات الثقة في الحكومة والبرلمان. (Jordan Strategy Forum, 2018) وبينت دراسة "هونج" أنّ العاطل عن العمل، قلما يشعر بالثقة تجاه المسؤولين السياسيين أسوة بمن يعملون. (Huang, et al, 2017) على هذا الأساس، هناك عاملان لفهم الهبوط الحاد في ثقة المواطن بالحكومة هما: مستوى الاستقطاب الحزبي في البرلمان، وعجزه عن سنّ تشريعات تحدّ من البطالة. (Uslander, 2015) لذلك فإنّ انكماش الاقتصاد قد يهدد الديمقراطية ويقوض مستويات ثقة المواطن في مؤسساته السياسية. (Liesch, 2015) كما أرجعت بعض الدراسات انخفاض ثقة المواطن السنغاليّ بالبرلمان والحكومة إلى إدراكه للفساد بين القادة المنتخبين، وتقييمه لأداء حكومته في الاقتصاد. (Sall, 2015) وليبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية، تمّ استخدام المقارنات البعدية بطريقة (LSD) كما في الجدول الآتي:

جدول (19): المقارنات البعدية بطريقة (LSD) لأثر متغير طبيعة العمل على الثقة بالحكومة الأردنية

لا أعمل	متقاعد	أعمل لحسابي الخاص	قطاع خاص	قطاع عام	المتوسط الحسابي	الفئات	
					2.99	قطاع عام	الثقة بالحكومة الأردنية
				*.06	3.05	قطاع خاص	
			*.10	.04	2.96	أعمل لحسابي الخاص	
		.03	*.13	.07	2.93	متقاعد	
	.05	.01	*.08	.02	2.97	لا أعمل	

يتبين من الجدول (19) وجود فروق ذات دلالة إحصائية $\alpha = 0,05$ بين القطاع العام والقطاع الخاص، وجاءت الفروق لصالح القطاع الخاص، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاع الخاص من جهة، وكل من أعمل لحسابي الخاص، ومتقاعد، ولا أعمل من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح القطاع الخاص. وربما يمنح عمل المواطن الأردني في القطاع الخاص حرية أكثر في التواصل مع الحكومة لبحث قضايا عامة أو خاصة. كما تبين من النتائج، أنّ هناك تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استحقاقات ثقة المواطن بالحكومة؛ بسبب اختلاف فئات متغير الرضا بعمل الحكومة الأردنية، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، تمّ استخدام تحليل التباين الأحادي حسب الجدول الآتي:

جدول (20): تحليل التباين الأحادي لأثر متغير الرضى عن أداء الحكومة الأردنية على درجة استحقاقات ثقة المواطن

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الثقة بالحكومة الأردنية	164	3	055	835	475
بين المجموعات					
داخل المجموعات	37.173	566	066		
الكلية	37.338	569			
الكلية	17.329	569			

يتبين من الجدول (20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية $\alpha = 0,05$ تعزى لأثر رضا المواطن عن أداء الحكومة الأردنية. كما تظهر النتائج أنّ هناك تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استحقاقات ثقة المواطن بالبرلمان الأردني، بسبب اختلاف فئات متغير الرضا عن أداء البرلمان الأردني، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، تمّ استخدام تحليل التباين الأحادي حسب الجدول الآتي:

جدول (21): تحليل التباين الأحادي لأثر متغير الرضا عن أداء البرلمان الأردني على درجة استحقاقات ثقة المواطن

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الثقة بالبرلمان الأردني	028	3	009	301	824
بين المجموعات					
داخل المجموعات	17.302	566	031		
الكلية	17.329	569			

يتبين من الجدول (21) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية $\alpha = 0,05$ تعزى لأثر رضا المواطن عن أداء البرلمان الأردني.

خاتمة واستنتاجات عامة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان، من منظور النظرية التبادلية، بقياس استحقاقات الثقة اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وتشريعياً، مطبقة على عينة قوامها 570 مواطناً أردنياً، أعمارهم فوق العشرين سنة. وتم تنفيذها من شهر يونيو 2019 إلى أكتوبر 2020. وخُصت إلى أن ثقة المواطن بالحكومة متوسطة في جميع المجالات، بتصوّره أنّ الحكومة قادرة على خفض قيمة عجز المديونية، وحماية سوق العمل من الاستغلال، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وجعل التعليم مجانياً للجميع، وفعل ما هو صواب، وإدارة مرافق الدولة بنجاح، وإعداد مشاريع قوانين وتعديلها، والضغط على البرلمان لسن تشريعات جديدة. وخُصت كذلك إلى أن ثقته بالبرلمان متوسطة المستوى في جميع المجالات، بتصوّره أنّ البرلمان قادر على تعديل قوانين الخدمة المدنية لصالح المواطن، وإصدار قوانين تنظم سوق العمل، وخدمة مصالح أفراد المجتمع دون تمييز، وتشريع قوانين للتعليم المجاني، وتبادل الرأي مع الحكومة حول قضايا الوطن والمواطن، والقيام بدوره الرقابي بفاعلية، وتشريع القوانين لصالح الوطن والمواطن.

كذلك تبيّن من النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية، بين ثقة المواطن بالحكومة، ومتغيرات: النوع، والعمر، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري للأسرة، والرضا عن أداء الحكومة. مع وجود فروق تُعزى لمتغير طبيعة العمل، لصالح العامل في القطاع الخاص. كما تبيّن عدم وجود فروق إحصائية، بين ثقة المواطن في البرلمان الأردني، ومتغيرات: العمر، والمستوى التعليم، والدخل الشهري للأسرة، وطبيعة العمل، والرضا عن أداء البرلمان، مع وجود فروق تُعزى لمتغير النوع، لصالح الذكور، ومتغير العمر، لصالح الأكبر سناً.

ومن نهج نظرية الدراسة، يمكننا القول: إنّ المواطن يسعى بعلاقته مع الآخر إلى منفعة معينة، على أساس التبادل. فحيثما توجد المجموعات، تنشأ التفاعلات والعلاقات، فينجذب المواطن نحوها، فيعلم أنّ هناك منفعة تجعله

يחס بقبول الآخر. وحتى تتمكن المجموعة من قبول المواطن، فهي بحاجة إلى تقديم منفعة أكبر. وعلى هذا الأساس، نحن نتعامل مع "التبادل المتكافئ"، كشكل من أشكال التنظيم يقوم على المنافسة؛ حيث يعد هذا الشكل ضمنياً، يسعى إلى المنافع، أو المشاركة في صفقات جماعية. وربما تتجاوزها، لوجود مجموعات فرعية، تشمل "القيادة والمعارضة"، تنشأ عبر مسيرة طويلة، تعتمد على بناء التنظيم. فالاختلاف فيما بينهم، قد يكون أمراً حتمياً، لوجود المنافسة الطبيعية والمعارضة.

فالمواطن الأردني يلعب أدواراً مختلفة من أجل الثقة المتبادلة، فالمجتمع يفرض قواعد عامة على المواطن، فيكافئه على السلوكيات الإيجابية، ويعاقبه على السلوكيات المرفوضة، وهذه الثنائية تُصبح مع مرور الزمن بمثابة قيود اجتماعية ضابطة لسلوك المواطنين وعلاقاتهم وتفاعلاتهم وثقتهم بالحكومة والبرلمان (انظر: (Huneidi,2014; Ritzer,1992; Al-Azzam, 2008).

أمّا بالنسبة لاستحقاقات ثقة المواطن الأردني بالحكومة والبرلمان، فقد تبين من النتائج أننا لا نستطيع تفسيرها دون وضع فروض مسبقة؛ فحتى "نتج" الحكومة والبرلمان في كسب ثقة المواطن، فلا بدّ من تأدية عملهما بإتقان، وزيادة قيمة مكافأة المواطن بعد تنفيذهما ما وكلا به للصالح العام، عندها يحصلان على ضمان وتوكيل من المواطن، يجلب الثقة (انظر: عثمان، 2008؛ الحوراني، 2010، زابتن، 1989؛ Ritzer, 1992). وفي أحوال أخرى قد تختلف الظروف نفسها في جلب استحقاقات الثقة، خاصة إذا ما اكتسب المواطن معلومات جديدة، أو أدرك أنّ توكيله أو ضمانه لهما لم يكن صحيحاً في التعامل معهما، وقد يتخذ سلوكاً بديلاً بعد ذلك (انظر: عثمان، 2008؛ أبو حمّاد، 2019، بلص 2018، الهزيمة والسعد، 2011).

كما أنّ "حرمان" المواطن من عوائد توكيل الحكومة والبرلمان لوقت طويل، يُؤدي إلى اشتياقه لتلك العوائد، وعندما يلتمسان النصيحة منه في موقع عملهما، فهذا يعني أنّهما لم ينجحا في تقديم عوائد توكيله. لذلك، قد يعزز مبدأ

"الكلفة والريح" الثقة المتبادلة بينهما، إذ تمثل الكلفة مشقة الحكومة والبرلمان للحصول على ثقة المواطن، ويمثل الريح التعويض الذي يحصلان عليه بسبب العناء والجهد (انظر: Dalton, 2005; Gereke et al, 2018; Lee, 2018; Wuthisatian et al, 2017; Identity Center, 2019).

وعندما لا يحصل المواطن الأردني على النتائج المتوقعة من توكيله الحكومة والبرلمان، فإنه يُظهر السخط والاعتراض عليهما، وقد يعلن أحياناً عن سلوكٍ هجوميٍّ أو دفاعيٍّ لعدم رؤيته القيمة المستحقة من التوكيل (انظر: Marcinkowski & Starke, 2016; Carreira et al, 2016; Braun & Hutter, 2016; Godefroidt et al, 2015). لذلك، فإن استمرار التوكيل، سيظل مرهوناً بالعوائد والمنافع التي يحصل عليها. وعندما يُقدّم المواطن الأردني التوكيل المناسب، من البدائل المتاحة، للحكومة والبرلمان، فإنه سوف يختار ضماناً معيناً يحقق له نفعاً أكبر (الافتراض المنطقي أو الرشيد). وعلى الرغم من أنّ فروض التوكيل أو الضمان تعتمد على معايير الكلفة والفائدة، إلا أنّ الفرض قد يتوقف على نظرية الاختيار العقلاني الموضوعية من هومنز (انظر: عثمان، 2008، الحوراني، 2010، Ritzer, 1992).

وخلاصة القول: إنّ امتثال المواطن الأردني للحكومة والبرلمان لضمان مصالحه، يعتمد على مدى انتمائه لهما، والعكس صحيح. وقد تُوسّع القيم المشتركة من دائرة التفاعلات فيما بينهم. وقد تؤدي هذه القيم إلى الثقة المتبادلة؛ فهناك قيم التضامن والانتماء المسؤولة عن ضمان المواطن الحكومة والبرلمان، تحقيق مصالحه. وهناك العديد من الروابط التي قد تتجاوز القيم الفردية، مثل: الأسرة والشعب. لذلك، تكتسب الحكومة والبرلمان الشرعية من المواطنين، حين يعطي نسق القيم المواطن القوة والسلطة في إطار الضبط الاجتماعي، بينما تعلن قيم المعارضة عن مشاعر التغيير؛ خاصة إذا لم تكن

المعارضة فقط من أجل المعارضة. لذلك تقوم نظرية التبادل على هذه العلاقات البيئية.

وبناء عليه، توصي الدراسة، أن لا يقلل أي مواطن أردني من أهمية الثقة بالحكومة والبرلمان؛ لأنّ ثقته بهما ترفع من وضعه الاقتصادي. وعلى الحكومة أن تجد وسائل لنُظْمِنَ المواطن بتوفير الخدمات العامة الفعالة، كالصحة والمدارس؛ لتأثيرها المباشر في الثقة، والنظر إلى معدلات البطالة العالية بين الأردنيين الذين يحملون شهادات جامعية، عبر حوار فاعل لإيجاد وظائف وفرص عمل كافية، كذلك تحتاج ثقة المواطن إلى اهتمام كبير من الحكومة والبرلمان؛ لأنّ انخفاض الثقة في هذه المؤسسات تُؤثر في التنمية.

المراجع والمصادر العربية

إطيش، أنس. (2016). قوانين الانتخابات الأردنية وأثرها على النظام السياسي الأردني للفترة (1989-2016)، رسالة دكتوراه، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.

برو، فيليب. (2006). علم الاجتماع السياسي، بيروت: المؤسسة الجامعية. بلص، هاشم. (2018). التنظيم القانوني للهيئة المستقلة في إدارة الانتخابات النيابية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

التل، بلال؛ فودة، موسى. (1997). الحركة الإسلامية والبرلمان، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، عمان، الأردن.

أبو جابر، كامل. (2011). المجلس النيابي في المملكة الأردنية الهاشمية: دراسة في التطوير السياسي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

جولدر، ألفن. (2014). الأزمة القادمة لعلم الاجتماع، ترجمة علي ليلة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

أبو حمّاد، إبراهيم. (2019). النظام القانوني للسلوك البرلماني الأردني، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن.

الهوراني، محمد. (2010). تأويل نظرية الاستغلال في علم الاجتماع، عمان: دار مجدلاوي.

الخطيب، نبراس. (2008). دور الأحزاب السياسية في النظام السياسي الأردني، رسالة ماجستير، كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية، الأردن.

داود، وفاء. (2011). قيمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة: دراسة الحالة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004 - يوليو 2009)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

درويش، سائد. (1990). المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن: تفاصيل المناقشات وحكومة الثقة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الدويكات، قاسم. (2020). مناهج البحث وطرائقه في العلوم الاجتماعية، مكتبة الأستاذ، الأردن.

زايتلن، إيفرينج. (1989). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دراسة نقدية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

زايد، أحمد؛ الطنطاوي، أمال؛ عبد البديع، محمد. (2006). رأس المال الاجتماعي لدى شرائح المهنة من الطبقة الوسطى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، مصر.

الزعبي، فاروق. (2010). نظام الحماية الوطني لحقوق الإنسان في الأردن ومدى ملاءمته للمعايير الدولية، كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن.

السليتي، علاء. (2019). أثر استخدام الحكومة الإلكترونية وإعادة بناء ثقة المواطنين في الحكومة من خلال الرضا عن الخدمات الإلكترونية كمتغير وسيط، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

السليم، أسامة. (2019). أثر الأنظمة الانتخابية على ترشح المرأة الأردنية للانتخابات النيابية وتمثيلها في المجالس النيابية 1989-2016، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، 46 (1)، ملحق (1)، 182-201.

شحاته، محيي. (2007). العلاقة بين المواطن والدولة: دراسة ميدانية في محددات الثقة السياسية بقرية مصرية.

شوبلدر، حيليان. (1997). المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط، ترجمة صادق عودة، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

الشيايب، محمد. (1997). علاقة الإخوان المسلمين بالنظام السياسي في الأردن من عام (1999-2015)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية جامعة اليرموك، الأردن.

عثمان، إبراهيم. (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، عمان: دار الشروق.

أبو العدس، نوال. (2017). معوقات المشاركة السياسية في الأردن: دراسة سوسيولوجية على عينة من غير المشاركين في الانتخابات البرلمانية للمجلس الثامن عشر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

العزام، عبد المجيد؛ الشرعة، محمد. (2006). اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن: دراسة إحصائية تحليلية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، 33 (3)، 483.

كالهون، كريغ. (1996). المجتمع المدني والمجال العام، ترجمة جورج مصلح، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

كريب، إيان. (١٩٩٩). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، الكويت: عالم المعرفة.

الكفارنة، أحمد عارف. (2009). التجربة الديمقراطية الأردنية: تجربة الخمسينيات والتجربة الحديثة 1956-2007، ط ١، عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع.

نجات، علي. (2014). الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحويلات المنشودة في المجتمع الأردني، دراسة مسحية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 41 (1).

النمري، جميل. (2010). الإصلاح السياسي والانتخابات: الدليل لقانون بديل، ط ١، عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.

الهزايمة، م؛ السعد، سعد. (2011). مدى إدراك ناخبي منطقة غرب إربد لوصول أحد مرشحي المنطقة إلى قبة البرلمان: التحديات الداخلية والحلول، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، 38 (1).

الودعان، هايل. (2011). أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني. (1989-1997)، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، 4 (3).
ورثون، أوغست. (1996). مستقبل المجتمع المدني في الشرق الأوسط، ترجمة جورج مصلىح، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

المراجع والمصادر الأجنبية

- Alazzam, A. (2008). Political Participation in Jordan: The Impact of Party and Tribal Loyalties since 1989, Thesis PhD, Durham University.
- Barari, H. (2013). The Limits of Political Reform In Jordan, *International Policy Analysis*, 2-9
- Bauer, P. (2018). Unemployment, Trust in Government, and Satisfaction with Democracy: An Empirical Investigation, *SOCIUS: Sociological Research for a Dynamic World*, 4, 1-14.
- Blau, P. (1964). *Exchange and Power in Social Life*. New York: John Wiley & Sons.
- Braun, D & Hutter, S. (2016). Political Trust, Extra Representational Participation and the Openness of Political Systems, *International Political Science Review*, 37(2) 151- 165. DOI: 10.1177/0192512114559108
- Canache, D. (2014). Political Trust and Polarization in the Post-Chavista Venezuela, *Latin American and Caribbean Center, School of International and Public Affairs*, Miami, 1- 49, Retrieved from: <http://lacc.fiu.edu>
- Carreira, V., Machado, J & Vasconcelos, L. (2016). Engaging Citizen Participation—A Result of Trusting Governmental Institutions and Politicians in the Portuguese Democracy, *Social Sciences, SOC. SCI*, 5 (40), 1- 11. Doi: 10.3390/socsci5030040.
- Chi, D; Chi, E. & Kwon, H. (2016). The Trust- Eroding Effect of Perceived Inequality: Evidence from East Asian New Democracies, *The Social Science Journal*, 53 (2016) 318-328.
- Dalton, R. (2005). The Social Transformation of Trust in Government, *International Review of Sociology, Revue Internationale de Sociologies*, 15 (1), 133- 154.

- Eek, D & Rothstein, B. (2005). Political Corruption and Social Trust: An Experimental Approach, *QOG WORKING PAPER SERIES*, 3, 1-38
- Gereke, J., Schaub, M & Baldassarri, D. (2018). Ethnic diversity, poverty and social trust in Germany: Evidence from a behavioral measure of trust, *PLOS ONE* | <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0199834> July 18, 1- 15
- Gershtenson, J., Ladewig, J & Plane, D. (2003). Political Trust and the Health of Democracy in the United States, Rethinking Traditional Measures and Interpretations, *Revista Mexicana de Análisis Político Administración Pública. Universidad de Guanajuato*, 2 (1), 111-129.
- Godefroidt, A., Langer, A & Meuleman, B. (2015). Developing political trust in a developing country: The impact of cultural and institutional factors on political trust in Ghana, Centre for Research on Peace and Development (CRPD), 3-19. Retrieved from: <http://www.kuleuven.be/crpd>
- Homans, C. (1962). *Sentiments and Activates*. New York: Free Press.
- Homans, G. (1950). *The Human Group*. Harcourt Press, Jovanovich.
- Homans, G. (1961). *Social Behavior in: Its Elementary Forms*. New York: Harcourt, Brace & World.
- Huang, Y., Song, A., Yuanhang, L., Chingyin, I & Kao, L. (2017). How trust and dialogue shape political participation in mainland China, *International Journal Of Strategic Communication*, 11 (5), 395– 414.
- Huneidi, L. (2014). The Values, Beliefs, and Attitudes of Elites in Jordan towards Political, Social, and Economic Development, *Portland State University, Spring*, (6-3), 1- 264
- Identity center. (2019). Policy paper: bridging divides between political and the Jordanian people, Retrieved from: <http://www.identity-center.org>
- Isotalus, P & Almonkari, M. (2014). Political Scandal Tests Trust in Politicians, *Nordicom Review*, 35 (2), 3-16.
- Itani, F. (2013). Stability through Change: Toward a New Political Economy in Jordan, *The Atlantic Council of the United States*, Washington, 2-6
- Jordan strategy forum. (2018). Social capital in Jordan: what is the level of trust in our institutions and why?, Amman, 1-24

- Kestilä-Kekkonen, E & Söderlund, P. (2014). Political Trust, Individual-level Characteristics and Institutional Performance: Evidence from Finland 2004-2013, *Paper to be presented at ECPR General Conference, University of Glasgow 3 - 6 Septembe, 1-19*
- Lee, S. (2018). Welfare Attitudes, Political Trust and Its Determinants in Sweden, Master's thesis WPMM42, 30 credits, Lund University, Department of Sociology, 1- 64
- Levi, M., Stoker, L. (2000). Political Trust and Trust Worthiness, *ANNU. REV. POLIT. SCI*, 3:475– 507.
- Li, L. (2004). Political Trust in Rural China, *MODERN CHINA*, 30 (2), 228- 258. Sage Publications. DOI: 10.1177/0097700403261824,.
- Liesch, R. (2015). Political Trust in Times of Economic Turmoil: Lessons from the Euro Crisis, *See for instance the Special Issue in Comparative Political Studies*, 49 (7), 1-26.
- Marcinkowski, F & Starke, C. (2016). Why do (n't) we trust in Government? Paper prepared for WAPOR Regional Conference *Political Trust in Contemporary Representative Democracies*, Barcelona, Spain, November, 1- 26.
- Mathisen, I. (2013). The (Lack of a) Jordanian Spring: A Case Study Analysis of the Electoral Reform and Regime Stability in Jordan, Master thesis in Political Science Department of Political Science, University of Oslo, 1-100.
- Mendes, S & Camoes, P. (2000). Winning, Losing, and Political Trust Across Political Generations, Original version presented at the 72nd Annual Meeting of the Southern Political Science Association, Atlanta GA, November, 8-11, 1- 28.
- Nahar, G. (2012). The Impact of Political Parties on the 2007 Jordanian Parliamentary Elections, *International Journal of Humanities and Social Science*, 2 (16), 121-133.
- O'Higgins, N., Mazzoni, C & Sbriglia, P. (2018). Evaluating Trust and Trustworthiness in Social Groups and Networks, *IZA – Institute of Labor Economics*, 11459, 1- 18.
- Ritzer, G. (1992). *Contemporary sociological theory*. Third edition. New York: McGraw-Hill, Inc.
- Rothstein, B & Eek, D. (2006). Political Corruption and Social Trust – An Experimental Approach, *QOG WORKING PAPER SERIES*, 1, 2 -46.

- Sall, I. (2015). Trust in political institutions in Senegal: Why did it drop? *Afrobarometer Policy Paper*, 24, August. Retrieved from: www.afrobarometer.org.
- Scheidegger, R & Staerkle, C. (2011). Political Trust and Distrust in Switzerland: A Normative Analysis, *Swiss Political Science Review* 17(2): 164–187 doi:10.1111/j.1662-6370.2011.02010
- Schoon, I & Cheng, H. (2011). Determinants of Political Trust: A Lifetime Learning Model. *Developmental Psychology*, 47(3), 619-631. doi: 10.1037/a0021817
- Spierings, N. (2017). Trust and Tolerance across the Middle East and North Africa: A Comparative Perspective on the Impact of the Arab Uprisings, *Politics and Governance*, 5 (2), 4–15.
- Uslaner, E. (2015). Congressional Polarization and Political Trust, *DE GRUYTER*, 13(3), 361-373. DOI 10.1515/for-2015-0034.
- Wuthisatian, R., Pingle, M & Nichols, M. (2017). To Support Trust and Trustworthiness: Punish, Communicate, Both, Neither? *Journal of Behavioral Economics for Policy*, 1 (1), 61-68.